التقرير الوطني للجمهورية اليمنية حول التنمية المستدامة

المقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة

ريو دي جانيرو البرازيل، يونيو 2012

2012/05/30

جدول المحتويات

أولاً: المقدمة 3
ثانيا - تجديد الالتزام السياسي 4
الالتزامات 5

التقدم المحرز في اطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة 6
1) التقدم المحرز في اطار الركيزة الاقتصادية 6
a) التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين: 6
b) التطورات في مجال الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية 8

2) التقدم المحرز في اطار الركيزة الاجتماعية 8
الهدف الأول: القضاء على الفقر 9
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي 9
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 10
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال 11
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات 11
الهدف السادس : مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض 11

3) التقدم المحرز في اطار الركيزة البيئية 11
- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية 11
- التطور في بعض مؤشرات الاستدامة البيئية 13
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتنفيذه 14
- إشراك المجموعات الرئيسية 15

التحديات الراهنة والناشئة 16

ثالثا - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر 20
أ- مفهوم الاقتصاد الأخضر 21
ب- الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة في اليمن 21
ج- الفرص المتاحة لليمن للمساهمة في الاقتصاد الأخضر 21
د- الجهود والمبادرات ذات العلاقة بالاقتصاد الاخضر 22
ه- إطار العمل لتهيئة بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الاخضر في اليمن 23

رابعا - تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة 25
- التغيرات في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في اليمن 25
- مكونات الإطار المؤسسي الحالي: 25
- الاليات المعنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين 25
- التحديات والقيود 26
- الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاطار المؤسسي 26

خامسا - إطار العمل والمتابعة 28
أ) الأولويات الرئيسية أمام اليمن لتحقيق التنمية المستدامة 28
ب) تسريع وقياس التقدم المحرز 31

أولاً: المقدمة

مرحلة الإعداد:

تأتي مشاركة الجمهورية اليمنية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+ 20)، في وقت مرت ومازالت تمر فيه بظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، أبرز ملامحها، ارتفاع معدلات الفقر والعوز والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمواصلات والطاقة وغيرها من الخدمات الضرورية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وضعف في الالتزام بمعايير الحكم الرشيد.
وقد ازدادت وطأت هذه التحديات خلال العام 2011، بفعل الاحتجاجات الشعبية العارمة التي اجتاحت البلاد والمنطقة، فيما عرف بموجة (الربيع العربي).
لقد حظي اليمن في ظل هذا التحدي بفرصة هامة للتوافق السياسي الوطني بدعم وإسناد من المجتمع الإقليمي والدولي الذي عبرت عنه المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2014) بشأن اليمن، والتي شكلت مرجعية حاكمة لمرحلة انتقالية تستمر عامين، تنتهي بحلول العام 2014، ومع ذلك ما يزال اليمن يعيش وضعاً هشاً على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي، والاجتماعي، يقتضي التزاماً كاملاً بمقتضيات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتزاماً تاماً بقرار مجلس الأمن.
لقد حرصت الجمهورية اليمنية، على الرغم من كل تلك التحديات، على تقديم تقريرها الوطني إلى هذا المؤتمر الموقر، مغتنمة الفرصة لإعادة تأكيد شراكتها الكاملة مع المنظومة الدولية في مساعيها النبيلة من أجل عالم أفضل تنعم فيه البشرية جمعاء بالأمن والسلام والرخاء والعدالة والتنمية المستدامة.
وتؤكد الجمهورية اليمنية التزامها السياسي الكامل بتعهداتها نحو العمل مع المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، متطلعة في ذات الوقت إلى دعم المجتمع الدولي لجهودها الرامية الى تحقيق معدلات تنمية عالية ومستدامة تمكنها من اللحاق بركب التقدم العالمي والإسهام الفاعل في مسيرة الحضارة الانسانية.
ونتيجة لتلك المعاناة عقدنا العزم على أن نشارك العالم في مؤتمر ريو +20 وإعداد تقريرنا الوطني برغم ظروفنا الاقتصادية و الأمنية و المؤسسية الصعبة وهي فرصة لكي نبين للمنظومة الدولية بأننا شريك ضمن المنظومة وأننا سنفي بكافة التزاماتنا وتعهداتنا نحو المجتمع الدولي في الوقت التي نرحب بالأيدي الطاهرة التي تمدنا بالعون لتحقيق معدلات تنمية عالية ونستطيع إلحاق بركب التقدم وتحقيق قفزات نحو غدا أفضل وهذا التزام سياسي نقطعه على أنفسنا .

وبناء على تلك الالتزام قامت وزارة المياه والبيئة – الهيئة العامة لحماية البيئة بتشكيل لجنة وطنية للأعداد والتحضير لمؤتمر التنمية المستدامة ريو +20 بمشاركة الجهات الحكومية وغير الحكومية وعقدت عدد من الاجتماعات برئاسة وزير المياه والبيئة تلاها عقد سلسلة من اللقاءات مع الجهات ذات العلاقة و المختصين من قبل الاستشاريين المكلفين بإعداد التقرير وتم استعراض النتائج من خلال ورشة عمل دعي لها كافة الجهات وخرجت الورشة بتوصيات مهمة وتم استيعاب كافة الملاحظات والتوصيات عقبها إعادة المسودة الأولية للتقرير للجهات ذات العلاقة لإبداء الملاحظات النهائية حول التقرير .
وعلى نفس السياق تشارك اليمن خلال الفترة 17-19 مايو 2012 في المؤتمر الإسلامي بجمهورية قزخستان بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير المياه والبيئة للمشاركة و استعراض نتائج التقرير الوطني .
كما انه من المتوقع أن تشارك اليمن بوفد رفيع المستوى إلى قمة ريو +20 برئاسة الأستاذ عبده رزار خالد وزير المياه والبيئة وعدد من المسئولين والمختصين.

على المستوى الدولي والإقليمي

لقد بدأت المشاورات التي تسبق انعقاد مؤتمر ريو +20 منذ العام الماضي على المستوى الدولي والإقليمي وذلك للتشاور وبناء القدرات الوطنية على الانخراط بشكل أكبر في فعاليات ريو +20 وكذلك لضمان مواصلة الجهود لتنفيذ نتائج المؤتمر حيث تسهم الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات الشباب و العنصر النسوي وغيرها من الفعاليات بشكل فاعل لإنجاح هذه التظاهرة العالمية .
عقدت سلسلة من الاجتماعات الدولية والإقليمية ومنها الاجتماع العربي و اجتماع الدول الإسلامية وهي كلها تصب في سياق الجهود المبذولة لا نجاح مؤتمر ريو +20.

أهداف ريو +20:

•تأمين تجديد الالتزام السياسي من أجل التنمية المستدامة .
•تقييم التقدم المحرز حتى الآن القمة حول التنمية المستدامة والمتبقي للثغرات في تنفيذ نتائج.
•التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.

ثانيا - تجديد الالتزام السياسي

الالتزامات

- تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بالعمل مع كافة دول العالم والشركاء في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال القضاء على جميع أشكال الفقر والعمل على بناء مجتمع عادل يوفر للإنسان اليمني الاستقرار المعيشي والازدهار والحياة الكريمة .
- كما وأنها لفرصة رائعة ان نؤكد من جديد التزامنا بمواصلة الجهود المبذولة لدفع عجلة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا للوصول الى تحسين حياة المواطن اليمني وخاصة شريحة الفقراء والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الضعيفة .
- ومع ادراكنا للحاجة إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال جهودنا الوطنية والإقليمية والدولية ، نؤكد على ان ذلك ينبغي ان يتم وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ، ومبدأ حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية ، وبما لا يخل بالتنمية المستدامة.
- ان التقدم البطيء لليمن في السنوات السابقة ، في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك الاهداف الانمائية للألفية ، يعود في جزء منه الى الادارة السيئة وعدم الاهتمام بالموارد الطبيعية ، وعدم جدية الالتزام السياسي بتحقيق التنمية المستدامة وعدم التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية ، مما اعاق تحقيق تقدم كبير على المستوى الوطني .
- ان اليمن التي تشهد في الوقت الراهن تحولات سياسية واجتماعية هامة ، تؤكد عزمها على تجاوز العوامل المسئولة عن التقدم البطيء ، في تحقيق التنمية المستدامة في السنوات السابقة بما في ذلك الاهداف الانمائية للألفية ، ومن ثم الوصول الى الاهداف المرجوة على الصعيد الوطني ، بإرادة سياسية قوية لدمج القضايا البيئية والاجتماعية في سياساتها الاقتصادية وتعزيز التزامها بالتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن 21 والاتفاقات ذات الصلة من خلال تفعيل السياسات والخطط الوطنية ، والتشريعات والمؤسسات الوطنية ، وتنفيذ الالتزامات المترتبة حيال الاتفاقات البيئية الدولية التي صادقت عليها ، والتعاون والتآزر مع كافة شعوب الارض لتخفيف الضغوط على الموارد الطبيعية للأرض ، ومراعاة القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية ، لضمان مستقبلنا المشترك على هذا الكوكب"
- ونؤكد التزامنا بإشراك المجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة بما فيهم القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث العلمي ، والسلطات المحلية والنقابات المهنية والمنظمات النسائية والشبابية والإعلاميين وغيرهم من الفئات ، وندرك ان تحسين مشاركة هؤلاء يعتمد على تعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات وبناء قدرات المجتمع المدني من اجل مشاركة افضل في صنع القرار والمراقبة والمساءلة . وفي هذا الصدد، من الضروري العمل من أجل وصول الجميع إلى المعلومات بسهولة ويسر. و نحن ندرك بان القطاع الخاص بالذات يمكن ان يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة مما يجعلنا شركاء في العمل المستقبلي .
- و لابد من الاشارة الى قناعتنا بأن الاقتصاد الأخضر سيلعب دورا فاعلا في تحقيق الأهداف والأولويات الأساسية ، ولا سيما القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي ، وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد ، وتشجيع انماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة ، والتحرك نحو تحقيق التنمية المنخفضة الكربون، وضمان الإدارة السليمة للمياه ، وتامين وصول الجميع إلى خدمات الطاقة الحديثة ، والمدن المستدامة ، وإدارة الموائل والتنوع الحيوي ، وتحسين القدرة على التكيف والاستعداد لمواجهة الكوارث ، فضلا عن تحسين الصحة العامة ، وتنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف والمولد لفرص العمل ، بما في ذلك وبدرجة رئيسية للشباب .
- ومع تأكيدنا على ان مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي سيتم التوافق عليه يجب ان لا يتعارض مع كونه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ، التي يجب ايضا أن تظل هدفنا الأسمى ، إلا اننا لا نخفي مخاوفنا من ان

يترتب على التحول الى الاقتصاد الاخضر اعباء اضافية ، او يضيف شروطا قد تعيق عملية التنمية للبلدان الفقيرة ، او تقلل من فرصها في الوصول الى الاسواق العالمية او التكنولوجيا بسهولة ويسر .

- ان الجمهورية اليمنية بوصفها احدى دول العالم الاقل نموا تواجه تحديات كبيرة في القضاء على الفقر والحفاظ على النمو ، والتحول إلى الاقتصاد الأخضر سوف يتطلب تعديلات هيكلية واسعة على صعيد السياسات والمؤسسات والتشريعات وغيره ، وهذا الى جانب المتطلبات الكبيرة الاخرى من الاستثمارات وبناء القدرات ، والتي ستنطوي بالتأكيد على تكاليف إضافية لا يقوى اقتصاد اليمن الضعيف على تحملها . في هذا الصدد فإن الدعم من المجتمع الدولي يعد أمرا ضروريا.
- تؤكد اليمن على مواقفها المنسجمة مع مواقف المجموعة العربية ومقررات مؤتمر الدول الاسلامية و مجموعة دول ال77 والصين في كافة القضايا المعنية بالاقتصاد الاخضر.
- ومع ادراك اليمن للأهمية البالغة لإقامة وتطوير شراكة عالمية وإقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، فان ثمة تحديات رئيسية وأخرى مستجدة تواجه مساعي اليمن في هذا المجال ، تتمثل في محدودية القدرات التمويلية والاستيعابية للاقتصاد الوطني ، وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية ، وضعف القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية في الأسواق الخارجية ، إلى جانب التطورات التكنولوجية المتسارعة لاسيما في تقنية المعلومات والاتصالات وضعف الاستثمارات المحلية والخارجية في القطاع التكنولوجي والمعلوماتي وقلة الكوادر المتخصصة .

التقدم المحرز في اطار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة

اتسمت جهود اليمن نحو تحقيق التنمية المستدامة بركائزها الثلاث ، الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، بالتفاوت الملحوظ بين مستويات التقدم من ركيزة الى اخرى ، فعلى حين حدث تقدم نسبي في اطار الركيزة الاجتماعية ، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة ، نجد ان الركيزتين الاقتصادية والبيئية شهدتا تباطا ملحوظا ، بل وتراجعا في بعض النواحي .

والحال ان اليمن لا تزال أمامها تحديات كبيرة قائمة ، خصوصا في القضاء على الفقر وخلق فرص العمل ، والحق في التنمية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي ، وحقوق المرأة ، والحق في الحصول على المعلومات ، واحتياجات الشباب وتحرير التجارة ، ونقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة ، وآليات التمويل ، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة .

1) التقدم المحرز في اطار الركيزة الاقتصادية

يستعرض هذا الجزء من التقرير موضوعين رئيسيين : الاول هو التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضين (1990- 2011) في اطار برامج الاصلاح ، والخطط التنموية ، واستراتيجية التخفيف من الفقر ، والأهداف الانمائية للألفية ، والتحديات التي صاحبت هذا التطور . والثاني التطورات في مجال الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية والذي يمثل الهدف الثامن من اهداف الالفية التنموية .

a) التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العقدين الماضيين:

الفترة 1990- 1994 : اليمن الموحد في مواجهة التحديات: مرحلة حرجة لأداء الاقتصاد الوطني ، حيث شهدت اليمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة تمثلت في تحقيق الوحدة في مايو 1990 ، تلاها بأشهر انفجار حرب الخليج الثانية التي تسببت في عودة قرابة مليون مغترب يمني من السعودية ودول الخليج ، وفقدان تحويلاتهم التي تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته.

الفترة 1995-2000 : تبني برنامج الإصلاحات والتخطيط التنموي: بادرت الحكومة في مطلع عام 1995 ، إلى انتهاج مسارين متلازمين لمعالجة الوضع الراهن وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتنموي : المسار الأول - اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية ومعالجة الاختلال في الموازين الداخلية والخارجية.. والمسار الثاني - الإعداد والتنفيذ للخطة الخمسية الأولى 1996-2000 والتي استهدفت تصحيح الاختلال الاقتصادية والمالية والنقدية ، و تحقيق زيادات هامة في النمو الاقتصادي ، والانتفاع من المزايا النسبية في الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة.

إلا أن الخطة لم تتمكن من تحقيق أهدافها ، نظرا للمناخ الاستثماري في اليمن خلال تلك الفترة الذي لم يكن مواتيًا لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ، حيث لم يسهم التمويل الخارجي إلا بنسبة ٣٦ بالمائة من إجمالي الاستثمارات ، بما فيها الاستثمارات النفطية ، وهي تقل عن ٥٠ بالمائة من المخطط. ولذلك فمتوسط

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق لم يتجاوز 5.5 في المائة ، مقابل 7.2 في المائة الذي استهدفته الخطة وبنسبة انجاز 76 في المائة[1] . كما تعرض قطاع الزراعة خلال تلك الفترة لتغيرات ذات بصمات سلبية على الفقر ، حين انخفض إنتاج الحبوب بمتوسط سنوي ٣،٥ بالمائة ، مقابل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية بمتوسط ٩،٧ بالمائة ومنها القات ٥ بالمائة ، مما يشير إلى تدهور أوضاع مزارعي الكفاف وتحسن ربحية الزراعة التجارية.

الفترة 2001-2005 : التنفيذ المتزامن للخطة الخمسية الثانية وإستراتيجية التخفيف من الفقر :

جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 -2005 في الوقت الذي بدأت فيه "استراتيجيات التخفيف من الفقر " كبرامج وآليات تعاقدية ترتكز على استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية من ناحية ، وتأخذ في الاعتبار معالجة الآثار السلبية التي تنتج عن تلك الإصلاحات من ناحية أخرى. وفي هذا السياق أعدت الحكومة إستراتيجية التخفيف من الفقر للفترة 2003-2005 ، بارتباط كامل مع الخطة الخمسية الثانية ، فيما يتعلق بالغايات والأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي والأولويات على مستوى القطاعات والبرامج والمشروعات الإستراتيجية.

وفي المحصلة النهائية لتنفيذ الخطة والإستراتيجية كانت النتائج المحققة اقل من المستهدف على صعيد النمو الاقتصادي، إذ نمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.1 بالمائة (مقارنة بمعدل مخطط 5.6 %)، بينما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 5.3 بالمائة مقارنة بمعدل مخطط (8 بالمائة). ولم يتجاوز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.1 بالمائة (مقارنة بمعدل مخطط 2.3 %). وقد اثر بطء النمو الاقتصادي سلبا على جهود الحكومة للتخفيف من الفقر والبطالة، حيث ارتفع معدل البطالة من 11.5 % في عام 2000 إلى 16.8 بالمائة في عام 2005[2] .

الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006- 2010

تم إعداد الخطة الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر 2006- 2010، التي استهدفت معدلا طموحًا للنمو الاقتصادي يصل إلى 7.1 % في المتوسط خلال الفترة ، وذلك اعتمادًا على توقعات مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بحجم التمويل من المصادر المحلية والخارجية . ولكن لم يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوى نمو بمعدل متوسط 4.3 بالمائة , خلال الفترة 2007 – 2008 ، ويرجع هذا النمو أساساً إلى القطاعات غير النفطية والتي نمت بمعدل 8.2 بالمائة , في حين سجل القطاع النفطي تراجعاً كبيراً خلال الفترة المذكورة بلغ في المتوسط (9.6%) ، ويعود ذلك إلى التراجع غير المتوقع في إنتاج النفط الخام ، الأمر الذي أسهم إلى جانب عوامل اخرى في تباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006 – 2008 [3].

وإزاء ذلك الوضع تم في عام 2008 إجراء مراجعة نصف مرحلية للخطة الثالثة وفق منهجية أكثر واقعية في توقعات النمو الاقتصادي للفترة 2009-2010 وبمراعاة للمستجدات الاقتصادية المحلية والدولية ، والاعتبارات الأخرى والتي من أهمها : توقع تراجع إنتاج النفط الخام وانخفاض حجم الموارد الخارجية التي بنيت الخطة على أساسها ، وهي الحصول على حوالي 10 مليار دولار في حين بلغ حجم تعهدات المانحين في مؤتمر لندن عام 2006 حوالي 5.3 مليار دولار فقط مما استلزم مراجعة الأهداف والسياسات.

الفترة 2009-2011

تدهور الأداء الاقتصادي لليمن في عام 2009 ، كانعكاس لتدهور الأوضاع الأمنية وانخفاض عائدات النفط ، إلى النصف تقريبا ، وانخفاض عائدات السياحة والتحويلات المالية. حيث انخفض معدل النمو في القطاع غير النفطي، والذي يعتبر المصدر الرئيسي للعمالة، من 4.8 % إلى 4.1%. وزاد العجز المالي من 3 % إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما تدهور الحساب الجاري للبلد إلى 11 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 5% في عام 2008). ومع ذلك فإن معدل التضخم اعتدل ليصل إلى 3.6 % (مقابل 19 % في عام 2008) وإن كانت الأشهر الأخيرة من العام قد أظهرت ارتفاع المعدل مرة أخرى. وانخفضت المدخرات في عام 2009 بشكل كبير لما يصل إلى 3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 11 بالمائة في عام 2008) مظهرة حالة الاقتصاد المنهكة[4].

---

[1] المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001–2005 (الجزء الثاني)

[2] المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي – خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006–2010

[3] المصدر : المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة – وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2008

[4] المصدر: الاستعراض الاقتصادي ربع السنوي لليمن ربيع 2010 – مجموعة البنك الدولي – مكتب صنعاء

ومثل العام 2011 عاما استثنائيا ، إذ اندلعت ثورة شبابية وشعبية واسعة في عموم البلاد تطالب بالتغيير وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة ، وكان لها تأثير بالغ على الأداء الاقتصادي حيث تشير التوقعات الأولية إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سالب خلال العام 2011 يصل إلى (19.1) في المائة ، و تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي (19.3) في المائة. في حين بلغ العجز الفعلي للموازنة العامة نسبة (4.1) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وبنسبة زيادة بلغت 25.1 في المائة عن العجز الفعلي في عام 2010. ونتيجة لذلك شهدت معدلات التضخم خلال العام 2011 ارتفاعاً كبيرا إلى حوالي 19.3 في المائة، وبلغ متوسط سعر الصرف حتى نوفمبر 2011 حوالي 238.5 ريال للمائة الدولار وسجل ميزان المدفوعات خلال العام 2011 عجزاً يصل إلى 4.7 % من الناتج المحلي ألإجمالي وبمعدل زيادة بحوالي 32 في المائة عن العجز المتحقق في عام 2010 ، وتراجع صافي الأصول الخارجية لدى الجهاز المصرفي خلال العام 2011 بنسبة (18.5) في المائة[5].

الطريق إلى الأمام

في مواجهة هذه التحديات ، ونتيجة للاتفاقية الانتقالية التي ترعاها دول مجلس التعاون الخليجي ، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني ، والشروع في عملية للإصلاحات التي تدعم السلام والاستقرار في البلاد ، وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة . وتؤكد حكومة الوفاق الوطني الحالية عزمها على تحقيق الاستقرار والسلام والتقدم والتنمية من خلال اتخاذ إجراءات طارئة لمعالجة الدوافع الأكثر إلحاحا للصراعات والعنف ، وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن . وفي نفس الوقت وضع أرضية لتنمية اقتصادية واجتماعية على المدى القصير والمتوسط، من خلال وضع خطة انتقالية لسنتين (2012 -2013) وهي المدة الزمنية المحددة لحكومة الوفاق الوطني.

b) التطورات في مجال الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية

يطال مفهوم الشراكة العالمية والإقليمية من أجل التنمية العلاقات التجارية ، وتخفيف عبء الديون ، وزيادة حجم المساعدات التنموية وشروط هذه المساعدات. وفيما يلي استعراض للتطورات في هذا المجال بالنسبة لوضع اليمن.

مساعدات التنمية ونصيب الفرد اليمني منها

على الرغم من تدني مؤشرات اليمن المتصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ، والتي يتم اعتمادها من قبل الدول والمنظمات المانحة كمعيار لتخصيص مساعداتها فان نصيب الفرد اليمني من المساعدات والقروض الميسرة لا يزال منخفضا ، ولا يتجاوز 15 دولارا للفرد الواحد في المتوسط ، مقارنة مع حوالي 44 دولارا للفرد في الدول الأقل نموا . كما أن المنح المقدمة لليمن لم تتجاوز نسبة 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 بعد أن وصلت إلى 0.4 % في عام 2005 وتعد هذه النسب صغيرة بشكل عام مقارنة بالاحتياجات التنموية لليمن. وعلى الرغم من أن حجم المساعدات الدولية التي تم التعهد بها خلال وبعد اجتماع المانحين في لندن 2006 بلغت 5.76 مليار دولار ، فانه لم يتم صرف حتى الآن إلا 10 بالمائة من هذا المبلغ.

الديون الخارجية

على الرغم من الزيادة في القيمة الاسمية ، فقد انخفض الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 38 بالمائة في عام 2004 إلى نحو 21 بالمائة في عام 2010. والأرقام الأخيرة للبنك المركزي اليمني تظهر أن معدل الدين العام الخارجي يبلغ 6.08 مليار دولار أمريكي في نهاية أكتوبر 2010 [6].

---

http://www.ycfss.com/index.php?option=com_content&view=article&id=96%3A2011-03-23-19-58-17&catid=43&Itemid=91&lang=ar

[5] المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي –البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2013(مسودة قيد الاعداد)

[6] الاستعراض الاقتصادي الربع سنوي لليمن - خريف وشتاء 2010 – مجموعة البنك الدولي – مكتب صنعاء

المساعدات المقدمة لبناء القدرات التجارية

مع أن اليمن هي واحدة من أقل البلدان نموا التي تسعى للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، فان حجم المساعدات المقدمة لبناء القدرات التجارية لم تتجاوز نسبة 0.5 بالمائة من أجمالي المساعدات [7]، وبذلك تعتبر اليمن واحدة من أقل البلدان التي استفادت من هذا النوع من المساعدات.

2) التقدم المحرز في اطار الركيزة الاجتماعية

منذ اعتماد الاهداف الانمائية للألفية حققت اليمن تقدما في بعض المجالات التي تشملها هذه الأهداف ، واصطدمت بعوائق وتحديات في مجالات أخرى عديدة ، تعزى إلى عوامل مختلفة منها بطء الأداء الاقتصادي ، وضعف تمويل السياسات الاجتماعية،وضعف القدرات المؤسسية وزيادة التوترات السياسية والصراعات وغيرها.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

إن الفقر في اليمن ليس حالة عابرة ، وإنما يرتبط بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة . ويعود الفقر للعديد من العوامل الطبيعية والبشرية والعوامل المحلية والإقليمية والدولية التي اجتمعت لتخلق بيئة أفضت إلى الفقر. وقد شهدت اليمن زيادة كبيرة في الفقر خلال العقدين الماضيين، وعلى النحو الذي يبرزه السياق التالي:

1) مستويات الفقر وفقا للقياسات الدولية

وفقا للمصادر الدولية كانت نسبة السكان الذين يعيشون على اقل من 1.25 دولار في عام 2000، معدلة وفقا لتعادل القوة الشرائية، تبلغ 13 بالمائة، ثم ارتفعت إلى 18 بالمائة في عام 2005، وهي معدلات منخفضة جدا قياسا بالمعايير الدولية. غير انه عندما حدد خط الفقر الدولي بدخل مقداره دولاران في اليوم للشخص الواحد أصبحت التقديرات تشير إلى نسبة47 بالمائة عام 1998، و46.6 بالمائة عام 2005 ،47.6 بالمائة عام 2009[8].

2) الفقر وفقا للخطوط الوطنية

ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ارتفاعا كبيرا بين عامي 1993-1998 من 19.1 في المائة إلى 40.1 في المائة ، وعلى الرغم من انخفاض النسبة إلى 34.8 في المائة في العامين 2006/2005 ، إلا ان هذا الانخفاض اقتصر على المناطق الحضرية وحدها ، التي تراجعت فيها نسبة الفقر من 32.2 في المائة في عام 1998 إلى 20.7 في المائة في 2006/2005 [9]. اما المناطق الريفية فقد استقر معدل الفقر فيها عند حوالي 40 في المائة ، مما يشير إلى الطابع الريفي لظاهرة الفقر في اليمن . وعموما فان احدث التقديرات تشير إلى أن نسبة 42.8 في المائة من اليمنيين في عام 2009 هم من الفقراء ، وان ظروف المعيشة لمعظم سكان اليمن (البالغ عددهم 24 مليونا) ما زالت صعبة . ومن المحتمل ان تكون قد ازدادت سوء بفعل التطورات السياسية العاصفة التي تشهدها البلاد منذ أوائل عام 2011 . وفي ضوء ذلك فانه من غير المحتمل أن تتمكن اليمن من بلوغ الهدف المحدد لتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

3) القضاء على الجوع

تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يعانون من نقص شديد أو معتدل في الوزن خلال الفترة 1990-2005 من 30 في المائة إلى 43 في المائة وبين عامي 2006-2010 كانت النسبة 42 في المائة متوسط وشديد و 19 في المائة شديد[10]. وتظهر البيانات كذلك إن الفقر يرتبط بوضوح بمستوى التقزم وانخفاض الوزن عند الأطفال اليمنيين ، وأن أطفال الأسر الفقيرة يعانون من سوء التغذية بنسبة أعلى ، مع التباين الكبير في هذا الجانب بين أطفال الريف والحضر بوضوح أكثر مما تظهره الأنواع الأخرى من سوء التغذية. كما إن حالات التقزم الشديد قد ازدادت في محافظات معينة.

---

[7] المصدر: التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية 2010– وزارة التخطيط والتعاون الدولي

[8] المصدر:التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية 2010 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي

[9] المصدر : مسح ميزانية الاسرة لعام 2006/2005 – الجهاز المركزي للإحصاء

[10] تقرير التنمية البشرية لعام 2011 – الأمم المتحدة

الحرمان من الغذاء

تظهر البيانات المتعلقة بنسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء إلى أن هذه النسبة قد شهدت انخفاضا بين عامي 1998-2005 من 17.6 في المائة إلى 12.5 في المائة [11]. ويستدل من ذلك على أن بإمكان اليمن تحقيق الهدف المرجو بحلول عام 2015 إذا ما استمرت الجهود بنفس الوتيرة.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي:

معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي

لقد ازداد معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي للفئة العمرية 6-15 عاماً بين عامي 1990-2008 من 52.7 في المائة الى 69.8 في المائة [12]، وبالرغم من هذه الزيادة التي تبين تحسن مستوى التعليم إلا أن معدلات الالتحاق عند أطفال الفقراء تتناقص ، كما إن معدل الالتحاق عند الأطفال ضمن الفئة العمرية 6-14 سنة في العشر الأشد فقرا قد تناقص في الريف والحضر معا بنسبة 5 بالمائة . بينما زاد معدل الالتحاق الخاص بالعشر الأغنى بنسبة 1 بالمائة في الحضر و21 بالمائة في الريف [13]. ويمثل عدم توفر المدارس، وصعوبة الانتقال العائقين الرئيسيين لالتحاق الأطفال بالمدارس، إلى جانب الأسباب الأخرى لعدم الالتحاق مثل عدم رغبة الأسرة في تعليم الأبناء أو احتياجها إلى عملهم.

معدل البقاء في التعليم الابتدائي

في المقابل يلاحظ أن معدل البقاء في التعليم الابتدائي وهو مؤشر آخر على التقدم المحرز نحو تحقيق تعميم التعليم - قد انخفض من 69 إلى 59 في المائة بين عامي 2000-2005[14]. ويعود التراجع إلى أسباب عديدة منها: رداءة نوعية التعليم، وارتفاع تكاليف الدراسة الذي يرغم الطلاب على التسرب للبحث عن عمل أو لمساعدة الأهل في القيام بالأعمال المنزلية. ويساهم انخفاض البقاء في المدارس دائما في ازدياد الأمية ،إذ لا تتاح للطلاب فرصة لتطوير مهارات القراءة والكتابة الأساسية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

رغم التقدم الملموس الذي شهده وضع المرأة اليمنية منذ عام 1990 في مجالي التعليم والصحة ، إلا أن هذه المكاسب لم تتعزز بانجازات مماثلة في مجال العمل والمجال السياسي. والواقع أن حصة المرأة في القوى العاملة والمشاركة في الحياة العامة في اليمن هي من بين ادني الحصص في المنطقة والعالم. ويتوقع أن يؤدي تحسين مستوى التعليم وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مجال التعليم إلى زيادة فرص حصولها على عمل منتج ومربح فضلا عن تمكينها للقيام بدور اكبر في صنع القرار داخل الأسرة وفي الحياة العامة ، وفيما يلي استعراض لمؤشرات النوع الاجتماعي وتطورها خلال العقدين المنصرمين .

التفاوت بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة على الرغم من ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث (الفئة العمرية 15-24 سنة) بين عامي 1995-2010 من 35 إلى 72 في المائة فانه لا يزال منخفضا وأدنى من معدل الذكور ، الذي ارتفع من 83 إلى 96 في المائة خلال نفس الفترة [15].

التفاوت بين الجنسين في التعليم

ما انفكت مستويات الالتحاق المدرسي ترتفع بالنسبة للبنين والبنات منذ عام 1990 ، وبين عامي 1990 - 2010 ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور من 63 في المائة عام 2000 إلى 82 في المائة عام 2010 في التعليم الابتدائي ، و من 41 في المائة إلى 62 في المائة في التعليم الثانوي . أما في التعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة التحاق الإناث إلى الذكور من 22 في المائة عام 1990 إلى 37 في المائة عام 2005 [16]، مما يدل على أن الفجوة بين الجنسين في التعليم الجامعي ما تزال واسعة إلى حد كبير[17]. ويلاحظ ارتفاع معدلات

---

[11] المصدر : التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية 2010 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي

[12] المصدر السابق

[13] المصدر : المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة – وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2008

[14] قاعدة بيانات البنك الدولي

[15] المصدر السابق

[16] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

[17] المصدر : تقرير اليمن حول التقدم في الاهداف الانمائية للألفية 2010)

التسرب بين الإناث مقارنة مع الذكور إذ يبلغ المعدل 67.9 في المائة بين الإناث مقابل 53.2 في المائة للذكور.

معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي

لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن من أدنى المعدلات ، وذلك على الرغم من ارتفاع هذا المعدل بالنسبة للإناث في الفئة العمرية (15 سنة فما فوق) من 17.2 بالمائة في عام 2000 إلى 19.5 بالمائة في عام 2008 [18]. ويلاحظ وجود فجوة كبيرة في هذا المؤشر بين الاناث والذكور حيث كان بالنسبة للإناث في عام 2004 حوالي 9.6 بالمائة مقابل68.4 بالمائة للذكور. وبلغ 9.7 بالمائة في عام 2010 مقابل 72.9 بالمائة للذكور (كتاب الاحصاء السنوي لعام 2010- الجهاز المركزي للإحصاء)، وعلى صعيد مشاركة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي يتضح من البيانات أنها لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالتقدم الحاصل في مجال التعليم . حيث ظلت حصة النساء من الوظائف مدفوعة الاجر في القطاع غير الزراعي تتراوح بين 6 الى 10 بالمائة خلال الفترة 1999-2009 [19].

مشاركة النساء في صنع القرارات على المستوى الوطني

إن مشاركة المرأة في صنع القرار لا تزال متواضعة على كافة المستويات. وفيما يتعلق بالتمثيل السياسي للمرأة ، فهي تشغل في الوقت الحالي مقعدا واحدا فقط في البرلمان من أصل 301 مقعد، مما يجعلها تخسر ما حققته في بداية التسعينات حيث كان عدد النساء في مجلس النواب الموحد في عام 1990 يبلغ 11 امرأة من مجموع 276 عضوا[20]. وفي مجلس الشورى توجد حاليا عضوتان مقابل 111 عضواً من الرجال .

الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال

نجحت اليمن في تحقيق خفض كبير في معدلات وفيات الأطفال الرضع وحديثي الولادة و دون سن الخامسة، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال والرضع من 90 لكل 1000 ولادة حية عام 1990 إلى 57 عام 2010. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامس من 128 لكل ألف ولادة حيّة في عام 1990 إلى 77 وفاة لكل 1000 من المواليد الأحياء[21]. وبمعدل انخفاض 2.5 في المائة خلال الفترة 1990-2010 . وتعتبر اليمن في المسار الصحيح ولذلك لابد من تعجيل الجهود لبلوغ الهدف.

لقد تحسنت التغطية فيما يتعلق بالتطعيم في اليمن خلال العقد الفائت.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

لقد تم خفض نسبة وفيات الأمهات من 540 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حيّة في عام 1990 إلى 210 حالة وفاة في عام 2010[22]. وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه فان المعدلات الحالية لوفيات الأمهات والبيانات المتعلقة بالرعاية عند الولادة تشير إلى أن اليمن ليست في الطريق الصحيح لبلوغ الغايات المتعلقة بصحة الأم . ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطا وثيقا بنوعية الرعاية الصحية قبل وأثناء الولادة وإمكانية الوصول إلى موظفين صحيين مؤهلين ، فضلا عن إمكانية الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية .

الهدف السادس : مكافحة فيروس الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

تشير البيانات إلى انخفاض حالات الإصابة بالملاريا من 1263 حالة لكل 100 ألف شخص في عام 1990 إلى 600 حالة في عام 2009 في حين انخفضت نسب الوفيات المرتبطة بالملاريا من 9 إلى 6 في المائة بين عامي 2000-2009. وارتفع معدل اكتشاف حالات السل بين عامي 1990-2010 من 28 إلى 76 في المائة[23]، وانخفاض الإصابة بمرض السل من 137 إلى 49 حالة لكل 100 ألف نسمة بين عامي 1990-2010[24].

---

[18] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

[19] المصدر: مؤشرات الاهداف الانمائية للألفية في الجمهورية اليمنية لعام 2009- الجهاز المركزي للإحصاء.

[20] المصدر السابق

[21] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

[22] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

[23] المصدر : التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية 2010 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي

[24] المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

3) التقدم المحرز في اطار الركيزة البيئية:

❖ **إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية**

على الرغم من تأكيد قمة الأرض عام 1992 م على ضرورة قيام الدول بوضع استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، وكذلك توصية القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2002م بضرورة الإسراع في وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005، فإن اليمن حتى تاريخه لم تنجز هذا الالتزام حيث تأخرت مصادقة الحكومة على مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رغم اكتماله منذ سنوات.

1) إدماج الاعتبارات البيئية في التخطيط التنموي

كانت السياسات التنموية حتى فترة التسعينات من القرن الماضي تقصر اهتمامها على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية ، أما منذ بداية التسعينات وخاصة منذ انعقاد قمة الأرض الأولى 1992 ، فقد تطور الاهتمام بتضمين مبادئ السياسات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات التنموية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر، وتم إدراج بنود في قانون حماية البيئة لتجسيد الجوانب والهموم البيئية في كل مراحل خطط التنمية وتجسد ذلك من خلال أفراد مكون خاص للبيئة في كل من الخطة الخمسية الأولى للتنمية (1996-2000) ، والخطة الخمسية الثانية (2001-2005) ، وإستراتيجية التخفيف من الفقر (2003-2005) ورؤية اليمن 2025 ، والخطة الخمسية الثالثة (2006 – 2010)، والتي تضمنت جميعها الاستراتيجيات والأهداف العامة لحماية البيئة وحددت السياسات و الإجراءات والأنشطة اللازمة لتحقيقها. وبرغم ذلك ضل تحقيقها على ارض الواقع مجرد طموح لما قد يترتب عليه من التزامات مالية إلى جانب غياب جدية رجال القرار في تلك الفترة بحكم أن الجوانب البيئية ليست ذات أولوية للحكومة.

2) الاستراتيجيات وخطط العمل البيئية

• **الخطة الوطنية للبيئة 1996** : تشجع الخطة الوطنية للبيئة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية عبر مجموعة من الخيارات والسياسة التي تتناول القضايا و الأولويات. وتتعامل مع إجراءات تشريعية ومؤسسية واقتصادية ومالية إضافة إلى الانخراط المعرفي والمجتمعي . كما صنفت الخطة مجموعة مشاكل بيئية وهي : استنزاف المياه ، وتدهور الأراضي ، و فقدان الموائل، وتصريف النفايات. وقد وضعت الخطة 14 مشروعا لحل هذه المشاكل البيئية. و تمثل هذه الخطة المرجعية الرئيسية للفصول البيئية في الخطط الخمسية للتنمية والتخفيف من الفقر وللإستراتيجية السكانية الوطنية والخطط القطاعية.

• **البرنامج الاستثماري للبيئة والتنمية المستدامة 2003-2008**: يقدم البرنامج إستراتيجية مختصرة وتدخلات أولوية تهدف إلى السيطرة على التأثيرات البيئية و عكسها تدريجياً. ويهدف كذلك إلى دعم التنمية البشرية المستدامة . تم تحديد ستة مجالات رئيسية للتدخل ، تشمل الحفاظ على المواطن والتنوع الحيوي وإدارة مستدامة للموارد الأرضية وإدارة مستدامة للموارد المائية وإدارة المخلفات الصلبة والسائلة ، والتغير المناخي والطاقة ، والتطوير المؤسسي و بناء القدرات.

• **إستراتيجية** البحوث **الزراعية (1997)**: أوضحت الإستراتيجية بأن اليمن تمتلك تنوعا زراعيا بيئيا واسعا. ولذلك فان النشاط البحثي المتواصل سيركز علي الاستغلال المستدام للقدرة الزراعية لكل منطقة مع التركيز علي المناطق التي تمتلك ميزة نسبية والاختيار الأفضل للمحاصيل واقتراح دورة زراعية.

• **سياسة وقاية النبات 2000**: وتهدف إلى وقاية النبات ورفع الإنتاج وإدخال التقنيات الحديثة والحفاظ على التربة من التلوث من المبيدات ورفع القدرات المؤسسية والأفراد.

• **سياسة إنتاج البذور والأسمدة 2000**: وتهدف إلى تحسين البذور والأسمدة، وإعداد الأنظمة لتداول البذور والأسمدة وضبط الجودة ورفع مستوى الوعي التقني وتنظيم وتسجيل أصناف البذور المعتمدة بما في ذلك التقاوي والغراس وإنتاجها وتسويقها وحماية حقوق الملكية لمستنبطي البذور. كما تهدف إلى تنظيم التداول للمخصبات الزراعية وتفادي انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الإنسان والحيوان والنبات و البيئة.

• **سياسات** الغابات **والتصحر 2000** : وتهدف إلى حماية الغابات والمراعي والمحافظة على الموروث النباتي وحماية النظام الحيوي البيئي ومكافحة التصحر.

• **سياسة الثروة الحيوانية 2000**: وتهدف إلى زيادة إنتاج الثروة الحيوانية و إصدار قانون الثروة الحيوانية و تحسين نوعية الإنتاج.

• الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل الوطنية 2004: و تهدف هذه الإستراتيجية إلى المساهمة في تحقيق حياة أفضل للمجتمع اليمني من خلال الصون والاستخدام المستدام لموارد التنوع الحيوي مع ضبط استغلال الموارد الحيوية بما يتناغم مع الحدود البيئية والقدرات الاستيعابية للطبيعة وسلامة البيئة، كما تشجع الإستراتيجية على تفعيل استخدام الأنظمة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية.

• **إستراتيجية** القطاع **السمكي(عام)** : تهدف إلى الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتعزيز الرقابة والتفتيش البحري ومراقبة الجودة وتنمية الصادرات السمكية والحفاظ على البيئة البحرية وإدارة وتنظيم عمليات الاصطياد وتطوير البني التحتية والهياكل الأساسية للقطاع السمكي .

• **خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظة عدن لعام 2005** : تهدف إلى إيجاد حلول بطريقة سليمة ومخطط لها لضمان استمرارية عطاء المناطق الساحلية للمحافظة عليها وتنميتها المستدامة وتجنب ازدواجية الإجراءات وتداخل الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية ذات العلاقة بأي من الأنشطة التنموية في هذه المناطق .

• **الإطار الوطني للسلامة الإحيائية (2005):** يتكون الإطار من ستة فصول وسبعه من الملاحق ومسودة لائحة وطنية للتعامل مع المواد المحورة وراثيا.

• **ألإستراتيجية الوطنية للمياه 2005**: إن أهداف الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري هي: (1) الاستخدام الكفء والعادل للموارد المائية المتاحة، (2) حماية الموارد المائية من التلوث والمخلفات. و(3) استكشاف وسائل لزيادة الموارد المائية (مثل تحلية المياه المالحة ، وتحلية مياه البحر ، وتجميع مياه الأمطار والسيول) لتلبية الطلب والاحتياجات المتزايدة (4) تطوير خدمات المياه والصرف الصحي في الحضر والريف والتوسع فيها على النحو الذي يحقق الأهداف الموضوعة ويكفل استدامة هذه الخدمات على المدى الطويل . وفي عام 2007 ، اتخذت الحكومة قرارا بتحديث الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه ليستمرا خلال الفترة من عام 2009 إلى عام 2015 ، وكان الهدف من ذلك توفير أساس لطريقة التمويل على مستوى القطاع ككل.

• **الإستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية**: تهدف الإستراتيجية إلى تطوير ورفع القدرات الوطنية في مجال السياحة وبالذات السياحة البيئة.

• **الخطة الوطنية لقطاع الزراعة 2012-2016:** تهدف الإستراتيجية إلى تنظيم العمل بقطاع الزراعة و تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال المساعدة المباشرة لصغار المزارعين والزراعة التجارية و تنمية القدرات الوطنية التي تخدم المجالات الزراعية المختلفة، و العمل على تطوير البناء المؤسسي ومراجعة هيكلة القطاعات الزراعية.

❖ **التطور في بعض مؤشرات الاستدامة البيئية :**

نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

تغطي الغابات حوالي 1 في المائة من مساحة الأرض الإجمالية في اليمن ، وتفيد التقارير بان الغطاء الحراجي قد تقلص بنسبة 1.04 في المائة خلال الفترة 1990-2007 [25]، نتيجة الجفاف والأنشطة الزراعية والرعي الجائر والتحطيب ، إذ لا يزال 60 في المائة من السكان يستخدمون الأخشاب كوقود.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون

بلغ حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العام 2006 حوالي 21.2 ألف كيلو طن ، بمعدل زيادة سنوية تصل إلى 5.93 بالمائة منذ عام 1995 وبلغ متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 0.98 طن متري في عام 2006 بمعدل زيادة سنوية 2.84 بالمائة خلال نفس الفترة. وعلى الرغم من الجانب الايجابي لهذا المؤشر إلا انه يدل على تدني مستوى إتاحة الطاقة واستخدامها في اليمن حيث يصل معدل نصيب الفرد من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدول المتقدمة إلى 12 طن متري ، و في الدول النامية إلى 3 أطنان مترية.

الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية

بين عامي 1991 - 2008 أمكن تخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة للشرب من 65 في المائة إلى 52 في المائة ، ومع ذلك فإن نسبة السكان الذين لا يمكنهم الحصول على مياه مأمونة تصل إلى 53 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بحوالي 43 في المائة في المناطق الحضرية في عام 2008. والتحديات في هذا المجال تنسب إلى قيود الموارد الطبيعية ، وقضايا الإدارة ، ونقص التمويل. وفي مجال الصرف الصحي ، وعلى الرغم من حدوث تحسين بطيء بين عامي 1994 -2008 فإن نسبة السكان غير المستخدمين لخدمات الصرف الصحي المحسن ما تزال كبيرة إذ تصل إلى 77 في المائة من السكان عام 2008 ، مع التفاوت بين الحضر والريف (32 في المائة،22 في المائة)على التوالي في عام 2008 [26]. ويستدل من هذه المؤشرات على انه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة في اليمن لتحقيق الأهداف المحددة فيما يخص إمداد المياه والمرافق الصحية و لاسيما في المناطق الريفية.

❖ **الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتنفيذها**

- يقر التشريع البيئي اليمني بالقلق تجاه القضايا البيئية الدولية ويدعو إلى إسهام دولي في الجهود العالمية المتخذة تجاه قضايا كهذه. وتعتبر اليمن طرفاً فاعلاً في العديد من الاتفاقيات البيئية، وصلت إلى عشر اتفاقيات بيئة دولية وأربعة بروتوكولات وثماني مذكرات تفاهم ثنائية واتفاقية إقليمية.
- الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (التوقيع في يونيو 1992 ، والمصادقة في 3 /12 / 1995)
- الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ (التوقيع في يونيو 1992 والمصادقة في 1995/12/3)
- الاتفاقية الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعة الحيوانات والنباتات البرية (التوقيع في 30 /3 /1993، والمصادقة في 5 /1 / 1997)
- اتفاقية بازل بشأن مراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (التوقيع في يونيو1992 والمصادقة في 1995/12/3)
- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون (التوقيع في يونيو 1992 والمصادقة في 3 /1995/12)
- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر(التوقيع في 15 /10 / 994 والمصادقة في 31 /12/ 1996)
- اتفاقية إستكهولم للملوثات العضوية الثابتة(التوقيع2001/12/5،والمصادقة في19 /2002/2)
- برتوكول كيوتو (التوقيع في 1997/12/11 والمصادقة 4/10/ 2004)
- اتفاقية روتردام بشأن الكيماويات ومبيدات الآفات الخطرة (PIC) (المصادقة في 15 /1/ 2005)
- اتفاقية الأراضي الرطبة RAMSAR (المصادقة في 5/24/ 2006)
- اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية CMS (المصادقة في 5/24/ 2006)
- بروتوكول السلامة الإحيائية (المصادقة في 2006)
- برتوكول بازل بشأن التعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (المصادقة في 24 /5/ 2006).

---

[25] المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

[26] المصدر : التقرير الوطني الثاني لليمن حول مستوى التقدم نحو الاهداف الانمائية للألفية 2010 – وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مستوى تنفيذ اليمن للالتزامات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية

لقد تم البدء بنشاطات للإيفاء بالتعهدات الوطنية تجاه بعض الاتفاقيات التي صادقت عليها اليمن،ويوضحها الجدول التالي:

الاتفاقية/البروتوكول	الأنشطة المنفذة للوفاء بالالتزامات
الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي	• خطة العمل الوطنية للبيئة (NEAP) 1996. • الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي و خطة العمل الوطنية في ديسمبر 2004 • الإطار الوطني للسلامة الإحيائية 2005 • خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بمحافظة عدن(قرار رئيس الوزراء رقم 99 للعام 2005. • الاستراتيجية الوطنية للاستدامة 2008-2015-2025م.
بروتوكول السلامة الإحيائية	• اعداد ثلاثة تقارير وطنية (الاول والرابع) عن التنوع الحيوي في اليمن • تنفيذ عدد من المسوحات الميدانية والأنشطة الأخرى. • أنشاء المحميات الطبيعية (سقطرى، عتمة ، برع ،الأراضي الرطبة، حوف ومحمية جزيرة كمران) • اجراء دراسات للعديد من المناطق الحساسة بيئياً.
الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ	• اعداد البلاغين الوطنيين الأول والثاني لتغير المناخ. • الخطة الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية. • اصدار التشريعات الوطنية المتعلقة بآلية التنمية النظيفة 2007
برتوكول كيوتو اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون	• تنفيذ مسح حول المكونات المستنفدة لطبقة الأوزون. • إعداد برنامج وطني حول التخلص من المواد المستنفذة للأوزون وتسليمه إلى الأمانة العامة يجري تطوير برامج لدعم تقديم تكنولوجيات صديقة للأوزون في القطاع الخاص. • إعداد خطة إدارة الإزالة التدريجية لمواد الهيدروكلورفلوروكربون HCFCs. • مشاريع و برامج التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. • دليل المستوردين و موظفي الجمارك بشان لائحة التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. • إصدار اللائحة رقم(275) لسنة 2006 بشان لائحة التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. • العمل على خفض 5% من استخدامات بروميد الميثيل في تعقيم التربة من خلال استخدام البدائل الصديقة بالبيئة.
اتفاقية بازل بشأن مراقبة النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	• الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة و تطبيق اتفاقية بازل في اليمن (2005). • أعداد الدليل الإرشادي وخطة وطنية لإدارة نفايات الرعاية الصحية في اليمن مارس 2009. • أعداد عدد من القوائم بهدف منع دخول المخلفات الخطرة إلى البلاد. • توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال إدارة المواد و المخلفات الخطرة بين الجمهورية اليمنية و المملكة العربية السعودية. و التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال إدارة النفايات الخطرة بين اليمن و السعودية.
برتوكول بازل بشأن التعويض عن اضرار نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود	• أعداد التقرير النهائي للدراسة الميدانية عن تقييم أوضاع مقالب المخلفات الصلبة في 12 محافظة • إعداد دراسة حول المخلفات الخطرة بالمنشآت الصحية و الصناعية و التعليمية. • أعداد عدد من القوائم للنفايات الخطرة بهدف منع دخولها إلى البلاد. • التوقيع على البرنامج التفصيلي التنفيذي الأول في مجال الإدارة السليمة بيئياً للمواد و النفايات الخطرة و المخلفات الصلبة و مكافحة الاتجار الغير مشروع للمواد الكيميائية بين اليمن ومصر أغسطس 2006.
الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر	• سياسات الغابات و التصحر أبريل 2000. • إعداد خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر. • إعداد التقرير الوطني الثاني عن تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمكافحة التصحر في ابريل 2002.
الاتفاقية الدولية للأنواع المهددة بالانقراض.	• المشاركة في تنفيذ الأنشطة الخاصة بالاتفاقيات الثنائية الإقليمية حول الأنواع المهددة بالانقراض.
اتفاقية إستكهولم للملوثات العضوية الثابتة (POPs).	• استراتيجية المواد العضوية الثابتة 2005. • أنجاز وثيقة اللمحة الوطنية الكيميائية (National Chemical Profile). • أعداد خطة تنفيذية وطنية خاصة باتفاقية أستوكهولم الدولية للمواد العضوية الثابتة POPs • تم أصدرا قرار مجلس الوزراء رقم 76 للعام 2005م بمنع تداول واستعمال و استيراد و تصدير المواد العضوية الثابتة.
اتفاقية روتردام بشأن الكيماويات ومبيدات الآفات الخطرة (PIC)	• خطة عمل لتنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني (2007). • أعداد استراتيجية المواد الكيميائية . • أعداد وثيقة مشروع خاص ببدائل ال دي تي . • عمل آلية لإجراءات التصدير بما يتلاءم مع الاتفاقيات ذات الصلة (روتردام، بازل، أستوكهولم)(2007)

جدول رقم (1) يبين الأنشطة المنفذة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن

المصدر: الهيئة العامة لحماية البيئة – 2012

❖ **إشراك المجموعات الرئيسية**

لقد تمخض الاهتمام الشعبي المتزايد بقضايا التنمية المستدامة عن إنشاء عدد من المنظمات غير الحكومية وأندية أنصار البيئة ورفع مشاركة الإعلام في القضايا البيئية. وأشركت المؤسسات الأكاديمية والمجتمعات العلمية أكثر فأكثر في البحث البيئي العلمي. ومع أن مشاركة المجموعات الرئيسية قد أصبحت واقعا ملموسا في اليمن، إلا أنها ما زالت محدودة. وفيما يلي لمحة سريعة حول دور المنظمات غير الحكومية وأندية أنصار البيئة في العمل البيئي:

الجمعيات البيئية:

وصل عددها وفقا لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل الى 114 جمعية في عام 2012 ، موزعة على أغلب محافظات الجمهورية . وتتفاوت اغراض ومجالات نشاط هذه الجمعيات شاملة الجوانب الاجتماعية الخيرية ، والتنموية ، والإعلامية ، والزراعية... الخ. وعلى الرغم من اختلاف مجالات اهتمام الجمعيات في سعيها لتحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها إلا أنها بصورة عامة تمثل اليات للشراكة مع الجانب الحكومي في مجال المحافظة على البيئة و توعية المجتمع بأهميتها و كيفية المحافظة عليها و حمايتها.

جماعات / نوادى أنصار البيئة في المدارس

تم تأسيس ما يقارب 120 نادي لأنصار البيئة في عدد من محافظات ومناطق اليمن مثل أمانة العاصمة صنعاء ،وعدن ، والحديدة ، وحضرموت ، وذمار ، ومناخة ، والمهرة ، وعمران...) و يتم تأسيس هذه النوادي من طلاب وطالبات المدارس بحد ادنى للعضوية لا يقل عن 50 شخصا بالإضافة إلى مشرفين لكل مدرسة.

آليات إشراك المجموعات الرئيسية في صنع القرار

حسب افادة ممثلي المجموعات الرئيسية الذين شاركوا في ورشة عمل نظمت في اطار التحضيرات الوطنية لمؤتمر ريو 20 في اليمن ، فان الاشكال التي يتم بواسطتها إشراك المجموعات الرئيسية في صنع القرار (مرتبة بحسب اهميتها) هي(1) المشاركة ضمن الوفود الرسمية في المشاركات الدولية ، (2) المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين للاجتماعات الدولية ، (3)عقد جلسات استماع علنية ،(4) المجموعات العلمية ، (5) الشراكات (6) المشاركة في وضع السياسات .كما افادوا بان مشاركتهم لا تفي بالغرض و تقتصر غالبا على جزيئات الدراسات و الأبحاث ، ولا ترقى إلى مستوى التنفيذ الفعال.

ج) التحديات الراهنة والناشئة

1) الفقر المائي

من اهم التحديات التي تواجه البلاد على الاطلاق اذ تقع اليمن حاليا تحت خط الفقر المائي بنصيب للفرد الواحد لا يتجاوز 127 مترا مكعبا في السنة ، ويعزي ذلك جزئيا إلى المناخ الجاف المهيمن على 90 بالمائة من إجمالي المساحة ويرتبط هذا بمعدلات تبخر عالية ، إضافة إلى الاستخدام والضخ المفرط للمياه الجوفية ، حيث يقدر معدل استنزاف المياه بحوالي 138 بالمائة من المياه المتجددة سنوياً والتي تقدر بنحو 2.1 مليار متر مكعب سنوياً. . و يستخدم الإنتاج الزراعي 93 بالمائة من المياه المتوفرة في اليمن وبطريقة غير مستدامة عادة . ويفقد نحو 30-50 في المائة من مياه الشرب. بسبب شبكات التوزيع التي عفا عليها الزمن. و تتدهور نوعية المياه السطحية والجوفية بسبب الاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات خاصة في الزراعة وكذا بسبب المخلفات من مقالب القمامة أو المياه العادمة الغير معالجة جيداً .وبهذا الخصوص اظهرت تقارير البنك الدولي 2010 بان صنعاء هي اول عاصمة في عالم تعاني من الفقر المائي، وبينت التقارير ان صنعاء تستخدم حاليا المياه الأحفورية التي تكونت قبل 8000 سنه. وانها مسالة وقت حتى تستنزف المياه كليا في هذه المدينة.

2) الأمن والاستقرار

لقد عانى اليمن منعدم استقرار و نزاعات متعددة ذات طابع داخلي معظم الأحيان. فمنذ إعادة توحيد اليمن في عام 1990 ونشوب حرب صيف 1994 نجم عنها الكثير من السياسيات الخاطئة عكست بظلالها في استمرار الاضطرابات التي نتج عنها اوضاع هشة طويلة الأمد تغذيها الانقسامات القبلية والإقليمية التي تفاقمت على مدى العقود القليلة الماضية والذي زاد من حدتها تناقص موارد النفط والمياه ، اضافة الى سوء الادارة ، وتأثير أزمة الغذاء العالمية . وفي السنوات الأخيرة واجه النظام السياسي تحديات داخلية كبيرة سياسية و أمنية نجم عنها ظهور حركات شعبية تطالب بتصحيح الاوضاع وتمردات قبلية وشعبية على اثرها تفجرت ثورة شبابية وشعبية قلبت الاوضاع واستطاعت اسقاط النظام و الاتفاق على المبادرة الخليجية.

وقد تم التوقيع على المبادرة التي تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي اصبحت سارية المفعول منذ 23 تشرين الثاني 2011 . وقد تضمنت الالية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي الدعوة الى تشكيل حكومة وفاق وطني ، وإجراء انتخابات رئاسية توافقية مبكرة ، وتنفيذ برنامج مرحلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتلبية الاحتياجات الفورية للسكان في جميع مناطق اليمن. وقد تم بالفعل تشكيل حكومة الوفاق الوطني ، وأجريت الانتخابات الرئاسية المبكرة ، وتم الشروع في عملية للإصلاحات التي تدعم السلام والاستقرار في البلاد ، وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تنمية شاملة ومنصفة .

ان التحولات السياسية الهامة الجارية حاليا في اليمن ، والتي تأتي في سياق الحراك المجتمعي الثوري المسمى ب (الربيع العربي) هي تعبير عن توق الشعب اليمني إلى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على العمل المؤسسي والنزاهة والشفافية والحكم الجيد ، وتتحقق في ظلها لليمنيين الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية . ومن المتوقع ان يكون لهذه التحولات انعكاسات مختلفة ، أما ايجابية أو سلبية ، فعلى الجانب الايجابي تمثل هذه التحولات فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية ، ولاسيما إيلاء البعد الاجتماعي اهتمامًا أكبر بهدف تحقيق العدالة والإنصاف وخلق فرص العمل الجديدة في جميع القطاعات العامة والخاصة وبخاصة للشباب . بينما يمكن توقع الجانب السلبي منها فيما تؤدي إليه الأزمات السياسية من زيادة الضغوط على الموارد المحدودة اللازمة للتنمية البشرية وجهود التخفيف من الفقر.

3) الأمن الغذائي

بلغ وضع الأمن الغذائي في اليمن مرحلة تنذر بالخطر حيث أن 32.1 في المائة من إجمالي السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتلك النسبة تضع اليمن بين أكثر (10) دول في العالم تواجه خطر انعدام الأمن الغذائي ، نظرا إلى شدة الاعتماد على استيراد الأغذية الأساسية (80 في المائة من احتياجات الحبوب)، وذلك في ظل أوضاع مالية صعبة جداً ناتجة عن هبوط أسعار النفط و ازدياد معدلات النمو السكاني، والاثار

المترتبة عن التغيرات المناخية وقد تضاعفت أسعار القمح ومنتجاته في سنة واحدة ، وقد تكون أدت إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة 6 في المائة ولا سيما بالنسبة لأغلبية السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية [27].
في نوفمبر 2010 تم الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بواسطة برنامج الامن الغذائي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، وهي تتضمن رؤية ورسالة وأهداف محددة وأدوات وأولويات لتحقيق الامن الغذائي . تتمثل الرؤية في "ان يتمكن جميع افراد الشعب اليمني من الحصول على الكمية الكافية والمفيدة من الطعام في كل الاوقات ليتمكنوا من عيش حياة نشطة وصحية أي ان يتمتع جميع الناس بالأمن الغذائي في حين تضمنت الرسالة على " ان يتحقق الامن الغذائي الشامل عبر القطاعات المختلفة وبنهج حاسم وهو الهدف الاستراتيجي الذي بموجبه سيتم الحكم على مدى تحقيق النجاح ومدى التقدم والرقابة.

4) مخاطر الكوارث الطبيعية وتغير المناخ

الكوارث الطبيعية

بالإضافة إلى موجة تسونامي والموجات البحرية اللاحقة التي ضربت سواحل اليمن في 26 ديسمبر 2004 محدثة أضراراً في سواحل المهرة وجزيرة سقطرى ، تعرض اليمن لأنواع مختلفة من الكوارث كان لها أيضاً آثار عنيفة بما فيها الزلازل والسيول المفاجئة والانزلاقات الصخرية والجفاف والجراد وتسرب النفط و ظاهرة المد الأحمر البحرية و بعض الأوبئة و الأمراض المعدية. في عام 1999، قدر أن حوالي 19782 نسمة تضرروا بسبب الكوارث[28].

تغير المناخ

تشير التوقعات الى ان اليمن قد تكون الأكثر عرضة للآثار المحتملة لتغير المناخ على الجوانب البيئية الاجتماعية ، والاقتصادية في المنطقة وخاصة في قطاعات النشاط الاقتصادي ذات الحساسية الشديدة للتغيرات المتعلقة بالمناخ مثل الزراعة وصيد الأسماك، وقطاع المياه. وتتجلى اثار تغير المناخ في شكل تذبذب في هطول الأمطار ونوبات الجفاف المتكرر ، ونظرا لاحتمال زيادة اثار تغير المناخ ، إلى جانب ارتفاع معدلات الفقر وتزايد ندرة المياه ، وتناقص إنتاجية الأرض، فانه ينبغي التصدي لقضية تغير المناخ بمزيد من الفعالية ، ووضعها في مركز سياسات التنمية في المستقبل.

جهود اليمن لمواجهة مخاطر التغير المناخي

قامت الحكومة اليمنية، بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بشأن مشروع التكيف مع التغير المناخية، وترأس هذه اللجنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقامت هذه اللجنة رفيعة المستوى باختيار (الهيئة العامة لحماية البيئية) لتكون أمينة لها في نوفمبر 2009. كما تم إعداد البرنامج الوطني للتكيف مع تغيرات المناخ و المتوقع ان تشرف على تنفيذ المشروع المعني بالتكيف مع الاثار الناجمة عن التغيرات المناخية.

التحديات أمام اليمن في مجال التصدي لتغير المناخ

وتشمل : (1) الفهم المحدود للآثار التنموية والقطاعية لتغير المناخ ، ولتدابير التخفيف المحتملة وأنشطة التكيف وكذلك قضايا الكربون ، و(2) القدرة المحدودة لإدماج مخاطر المناخ في السياسات الوطنية والميزانية ، ومشاريع وأنشطة القطاع الخاص والمشاريع الفردية. و(3)عدم وجود سياسة وإطار تنظيمي لدعم التحول إلى "اقتصاد منخفض الكربون"، و(4) ضعف القدرة على الاستجابة للمجتمعات الريفية المعرضة لتغيرات المناخ المحتملة وصعوبة الحصول على التمويل.

النمو السكاني و بطالة الشباب

على الرغم من التوقعات بتراجع معدل النمو السكاني السنوي المتوسط من 3.02 بالمائة حاليا إلى 2.09 بالمائة في عام 2025، فإن الزخم السكاني، أي المدة المطلوبة لمضاعفة عدد السكان هي 23.3عاما. وتشير عدد السكان في الفئات صغيرة السن (أقل من 15 سنة) البالغ حوالي 9.8 مليون في عام 2010 وبنسبة 42.4 في المائة من اجمالي السكان ، يشير هذا العدد إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة ليس من المتوقع

[27] موجز اعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – مارس 2010
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

[28] المصدر : الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في اليمن – المسودة المحدثة في عام 2007

أن تكبح على المدى القريب. إذ يعاني البلد من "طفرة في عدد الشباب " ، وهي ظاهرة ديموغرافية موجودة في الكثير من البلدان النامية عند اتجاهها نحو خفض معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال .
وتعتبر آفاق التوظيف بالنسبة للشباب في اليمن محدودة جداً. ولا توجد بيانات دقيقة وموثوقة حول بطالة الشباب في اليمن بل أن معدلات البطالة بشكل عام تعاني من عدم الدقة والتضارب ، فبينما تقدر بعض المصادر بطالة الشباب بحوالي 25 بالمائة ، نجد مصادر اخرى تقدرها بحوالي 50 بالمائة ، مع تباين واضح بين الذكور والإناث.تحتاج اليمن إلى خلق المزيد من فرص العمل على الصعيد الإقليمي أيضا خصوصاً في الخليج ، حيث يوجد سوق كبير للعمل ، ولكنها تحتاج قبل ذلك إلى توفير تعليم افضل .

5) النمو السكاني والتوسع الحضري غير المسبوق

أسهم النمو السكاني الكبير في اليمن خلال العقود الأربعة الماضية، وغياب التنمية في المناطق الريفية في زيادة معدلات الهجرة الداخلية للسكان نحو المناطق الحضرية وخاصة في المدن الرئيسية، ونتج عن ذلك زيادة البناء العشوائي على أطراف المدن الرئيسية وزيادة الضغط على الخدمات الأساسية وصعوبة الحصول عليها ، وبالأخص إمدادات المياه و الصرف الصحي وخدمات الكهرباء والخدمات التعليمية والصحية، فضلا عن تفاقم مشكلة الاسكان حيث أن حوالي 8 في المائة من السكان في عام 2005 لا يمكنهم الحصول على سكن آمن.

6) نقص البنية التحتية

يعتبر نقص البنية التحتية من أهم القضايا التي تعرقل آفاق التنمية المستقبلية في اليمن، فعلى الرغم من التنفيذ الناجح لبرنامج بناء الطرق بمعدل 900 كيلومتر سنويا ، لا يزال كثير من سكان الأرياف يعيشون في عزلة نسبية ، ولا تصل إمدادات الكهرباء إلا لنحو 40 في المائة فقط من السكان ، ولا تتعدى هذه النسبة 20 في المائة بين سكان المناطق الريفية ، واستخدام الانترنت محدود للغاية ، وعلاوة على ذلك فان هناك قضيتين تخصان اليمن وحده إلى حد كبير وتشكلان ضغطا على آفاق التنمية وهما النضوب السريع لاحتياطيات المياه (مكامن المياه الجوفية)، وانتشار تعاطي القات الذي يؤدي التسارع معدل السحب من موارد المياه إذ تستهلك زراعة القات ثلث المياه الجوفية المستخرجة [29]. ولتحقيق الاستدامة لعمليات النمو الاقتصادي فانه من الضروري تعزيز ودعم البنية التحتية الأساسية وأهمها الطاقة ، والطرقات ، والموانئ والمطارات ، إضافة إلى البني التحتية الأساسية في الريف والحضر.

7) تدهور موارد التربة

تشكل موارد التربة احدى الموارد الاستراتيجية لليمن نظرا لمكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني ، وقد اصبحت هذه الموارد عرضة للتدهور المستمر نتيجة التعرية الريحية والمائية وممارسات غير ملائمة مثل قطع الأخشاب للوقود والرعي المفرط، وتعمير الاراضي واستخدام تقنيات عتيقة في مجال استغلال الموارد المعدنية والمقالع .
ولم تزدد المساحة المزروعة الكلية بشكل كبير منذ السبعينات والتي ظلت تتراوح ما بين 1.1 مليون إلى 1.3 مليون هكتار حسب سقوط الأمطار وبالإضافة إلى ذلك تتدهور الأشكال التقليدية من الزراعة بما في ذلك طرق حصاد المياه والمدرجات الزراعية . وفي نفس الوقت تتناقص إنتاجية الأراضي أيضا بسبب الملوحة وانجراف التربة. إن التدهور في موارد التربة بسبب الملوحة الشديدة والتصحر، يهدد حوالي 97 بالمائة من الأرض المزروعة وتتدهور حوالي 3 إلى 5 بالمائة من الأرض الصالحة للزراعة كل عام. إن الإنتاجية الكلية المنخفضة للقطاع الزراعي يمكن أن تعزى لتعرية الأرض.

8) تدهور الغابات

تقدر مساحة الأرض المغطاة بالغابات في اليمن بما نسبته 1.04 في المائة من مساحة الأرض الكلية ، وقد ظلت هذه النسبة على ما هي عليه منذ العام 1990 ، وتتأثر مساحة الغابات بعدة عوامل بما فيها الرعي المفرط والاحتطاب حيث إن غالبية سكان الريف ما تزال تستعمل الحطب للوقود مما يهدد باستنزاف الغطاء النباتي بصورة مفرطة.

---

[29] موجز إعلامي قطري عن اليمن – البنك الدولي – مارس 2010
http://siteresources.worldbank.org/INTMENAINARABIC/Resources/Yemen_CB_AR_Final.pdf

9) تدهور البيئة البحرية والساحلية

يهدد تدهور البيئة الساحلية، الثروة السمكية والأحياء المائية التي يمكن أن تشكل ثروة قيمة إذ ما تم الحفاظ عليها. ومصادر تدهور البيئة الساحلية كثيرة منها التوسع العمراني بالمدن الساحلية وردم السواحل والصرف الصحي ومخلفات السفن العابرة. الصيد المفرط باستخدام معدات وتقنيات صيد تسبب في هدم الموائل البحرية الطبيعية مما قاد نقص واضح في الأحياء البحرية ذات القيمة التجارية العالية.

10) فقدان التنوع الحيوي

إن اليمن بلد ذو تنوع حيوي ثري ويعود ذلك الى التنوع الطبوغرافي للبلاد وتعدد البيئات ، ولقد أدّت العديد من الأسباب إلى تدهور البيئات الطبيعية مما سبّب تهديداً ونفوق للأنواع الحية البرية والبحرية في البلد. ويقدر وجود اكثر من 70 صنف حيواني ونباتي مهدد.

11) إدارة المخلفات الصلبة والسائلة؛

يؤدي النمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية للسكان إلى معدلات مرتفعة من توليد المخلفات الصلبة والسائلة و الغازية مما ينذر بمشكلة بيئية كبيرة .. ولا تتجاوز المخلفات الصلبة المجمعة حد أقصى 50 بالمائة من المخلفات الصلبة المولدة. ويتم التخلص من النفايات بطرق تقليدية كالحرق والطمر دون إجراء فرز لها أو تدوير. بالنسبة للمخلفات السائلة فهي تشمل مياه الصرف الصحي، وكذلك المخلفات الخاصة بشركات النفط والمصافي. وهناك حاجة لخطط لإنشاء وحدات لتجفيف ومعالجة الحمأة لإنتاج أسمدة عضوية. وأسلوب آمن بيئياً للتخلص من المخلفات النفطية والصناعية.

12) البيئة الحضرية

تعاني البيئة الحضرية العديد من المشكلات البيئية من أهمها النقص الحاد في خدمات الصرف الصحي ، وعدم الكفاءة في جمع وتصريف المخلفات الصلبة والتي غالباً ما يجري التخلص منها في مناطق لا تبعد كثيراً عن المدن. كما يمثل تلوث الهواء في المناطق الحضرية واحدة من أكثر المشاكل البيئية المحلية جدية وتشكل تهديداً مستمراً لصحة الإنسان خاصة في المدن الرئيسية . فالعدد الكبير من المركبات وضعف البنية التحتية لشبكة الطرق وتركز الصناعات المختلفة تساهم مجتمعة في مفاقمة مشكلة تلوث الهواء ، حيث يعتبر إنتاج وتكرير النفط ، وصناعات الأسمنت هما الصناعتان الثقيلتان الرئيسيتان. ويعتبر وقود الديزل هو الأكثر استهلاكاً في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتحديداً قطاعات النقل والطاقة والصناعة.

13) محدودية الوصول إلى خدمات الطاقة العصرية وخاصة في المناطق الريفية

ان الحصول على خدمات الطاقة العصرية ما يزال محدودا في اليمن وخاصة في المناطق الريفية ، ويزداد الاعتماد على الطاقات التقليدية بشكل كبير ، بينما لا تشكل الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق سوى نسبة ضئيلة للغاية من إجمالي استخدام الطاقة ، مع قاعدة استهلاك ضعيفة للطاقة التجارية ومستويات محدودة من التغطية الكهربائية وخاصة في المناطق الريفية والنائية. ويعتبر إنتاج الطاقة الكهربائية من الأنشطة المؤثرة تأثيراً سلبياً على البيئة بالنظر إلى الاعتماد في توليدها على زيت المازوت والديزل. وتنفق الحكومة اليمنية ما يقارب ثلث ميزانية الحكومة (3.8 مليار دولار اميركي) لدعم المشتقات النفطية[30].

[30] المصدر: الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

ثالثا - الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

باعتبارها من الدول الاقل نموا يمكن أن يشكل الاقتصاد الأخضر فرصة لليمن للاستفادة من الفرص المرتبطة به فيما يتعلق بالنمو والتشغيل وتطبيق تكنولوجيات متقدمة وملائمة محليا ، من أجل تحقيق الأمن الغذائي ، وكفالة حصول المناطق الريفية على الطاقة ، وتوفير إمدادات المياه النظيفة والمساكن ومرافق الصرف الصحي والنقل العام ، وهي أمور يمكن أن توجد فرص عمل وتسهم في القضاء على الفقر و تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها والاعتماد على التكنولوجيات الخضراء التي تحد من الملوثات وتعظم من الانتاج ، الى جانب الاستعداد منذ الان للضغوط الجديدة للتنافسية الخضراء لتحقيق النمو.

أ) مفهوم الاقتصاد الأخضر

ان مصطلح الاقتصاد الأخضر غير متداول في الادبيات او وثائق السياسات الرسمية في اليمن ، إلا بقدر ما يتصل الامر بالأنشطة لتحضيرية الجارية لمؤتمر التنمية المستدامة ريو 20 . وبشكل عام يمكن القول ان ثمة توافق مبدئي يتبلور حاليا حول مفهوم الاقتصاد الاخضر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وحماية وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد ، وتشجيع الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج .

ب) الاقتصاد الأخضر وتحديات التنمية المستدامة في اليمن

ان التحول إلى الاقتصاد الأخضر في اليمن ينبغي أن يأخذ في الاعتبار التحديات القائمة ، والفرص المتاحة ، فضلا عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للبلاد من أجل تطوير رؤية وطنية تتماشى مع خصوصياتها وأولوياتها ، وعلى هذا النحو ، فإن اليمن تواجه تحديات كبيرة منها الفقر المائي تدهور موارد التربة و تدهور الغابات وغيرها و المزيد من المعلومات انظر الباب الثاني التحديات الراهنة و الناشئة.:

ج) الفرص المتاحة لليمن للمساهمة في الاقتصاد الأخضر

على الرغم من ان تحديد الفرص والإمكانيات المتاحة لليمن للاستفادة من وعود الاقتصاد الاخضر تحتاج الى دراسات وأبحاث تفصيلية مستفيضة ، وهو امر لا تستطيع اليمن القيام به من دون دعم المجتمع الدولي ، على الرغم من ذلك إلا ان التقديرات الاولية تفيد بوجود مقومات معينة تؤهل اليمن للانخراط في مسار الاقتصاد الاخضر وجني الفرص التي ينطوي عليها ، ويستند هذا التقدير الاولي الى امتلاك اليمن خصائص وموارد طبيعية عديدة غير مستغلة ، فضلا عن ان العديد من القطاعات الاقتصادية تمثل حقولا للفرص ، كما انها كفيلة بخلق مداخيل اضافية وفرص عمل جديدة مع احترام المتطلبات البيئية . وعلى وجه الخصوص يمكن الاشارة الى هذه الفرص في المجالات والقطاعات التالية:

1) الغاز الطبيعي

أصبحت اليمن من الدول المصدرة للغاز الطبيعي، باحتياطي مؤكد يصل إلى حوالي 16.9 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي . و من المرجح إن يؤدي نجاح اليمن في تطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال إلى إيجاد المزيد من فرص التنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه . ومن المتوقع أن تعوض صادرات الغاز الطبيعي المسال عن تراجع عائدات تصدير النفط في اليمن ، عند وصول مشروع الغاز الطبيعي المسال إلى كامل طاقته الإنتاجية . كما بدأت اليمن بتطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء وتوفيره لقطاعي الصناعة والنقل مستقبلاً. ويتطلب توسيع الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي تطوير البنية التحتية للغاز الطبيعي .

2) مصادر الطاقة المتجددة

ان تنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في اليمن قضية حيوية من اجل توفير إمدادات الطاقة الكهربائية للمناطق الريفية ولا سيما المناطق النائية وذلك بالنظر لما تتمتع به اليمن من إمكانيات واعدة في هذا المجال كالطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، البوغاز .. الخ و نظراً للمزايا الاقتصادية والتجارية للمصادر التي ثبت نجاحها عالمياً فضلاً عن المزايا البيئية وتلك المتعلقة بأعمال الصيانة والتشغيل التي غالباً لا تتوفر في المناطق الريفية بصفة إجمالية. وتتمتع الجمهورية اليمنية بمعدلات إشعاع شمسي مباشر تصل الى (2550- 2900 ك.و. س / م2/ السنة) مما يجعلها أفضل المواقع المناسبة لتنفيذ مشاريع النظم الشمسية الحرارية31. كما تتوفر في اليمن امكانيات مناسبة لاستغلال طاقة الرياح في توليد الكهرباء.

---

[31] إمكانات و أفاق توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في دول ألا سكوا : الجزء الثاني – النظم الشمسية الحرارية – اللجنة الاقتصادية للاسكوا 2001

3) الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنوع البيولوجي

• **قطاع الأسماك :** تمتلك اليمن موارد سمكية غنية . ويقدر في المجمل أن قطاع الأسماك يوفر سبل العيش لعدد 642 ألف شخص أي تقريبا 3 بالمائة من السكان. وتوظف أعمال معالجة وتسويق الأسماك أعدادا إضافية من الأشخاص ويدل ذلك على أن القطاع لديه إمكانية كبيرة للمساهمة في تخفيف الفقر من خلال خلق فرص للعمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية.

• **السياحة البيئية :** تمتلك اليمن شريطا ساحليا طويلا ذا تنوع حيوي فريد ؛ و تحوي المياه الإقليمية أحياء بحرية متنوعة وشعاب مرجانية جميلة ويعتبر التنوع الحيوي والبيئة المتميزة هما مصدر الجذب الأساسي للسياحة البيئية ، وتوفر الشواطئ والجزر اليمنية فرصا مناسبة لممارسة الرياضات المائية المختلفة مثل الغوص ولتساهم بنحو 20 بالمائة من إيرادات العملة الأجنبية بمعزل عن قطاع النفط . كما توجد الحمامات الطبيعية الأرضية الساخنة والباردة والتي يفوق عددها الخمسين موقعاً منتشرة على طول البلاد ويقصدها الناس للعلاج والاستجمام، وهي تمثل مصادر جذب للسياحة البيئية. وهذا إلى جانب المواقع السياحية التاريخية والموروث الثقافي، والمعمار الفريد للمدن التاريخية القديمة، والمواقع الأثرية العديدة والأعمال الحرفية التقليدية والتراث العريق، والجبال والصحاري ومناطق التنوع الحيوي المختلفة[32].

إن الصناعات الصغيرة هناك مجال واسع لتطوير الصناعات الصغيرة والصديقة للبيئة خاصة الصناعات العضوية في المناطق الريفية و المحميات بالإضافة إلى تطوير وتنمية الطب التقليدي المعتمد على موارد النبات الطبيعي والاعشاب العطرية يمكن أن تكون وسيلة أخرى لتنويع الاقتصاد المحلي وتأمين المعيشة.

د) الجهود والمبادرات ذات العلاقة بالاقتصاد الاخضر في اليمن

1) في مجال الاستغلال الاقتصادي للغاز الطبيعي كوقود نظيف

تعمل الحكومة حالياً على تطوير الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء وتوفيره لقطاعي الصناعة والنقل مستقبلاً . وقد تم في هذا المجال انشاء المحطة الكهربائية الغازية في مأرب بطاقة 314 ميجاوات والتي بدأ تشغيلها في مطلع عام 2010 وذلك كمرحلة اولى من مشروع المحطة الذي يستهدف توليد 700 ميجاوات وتشمل خطط الحكومة المستقبلية إنشاء عدد من المحطات التي تعتمد على الغاز وبطاقة إجمالية تبلغ 2000 ميجاوات وحتى عام 2020. ويعوّل على القطاع الخاص دخول هذا المجال والمساهمة في إقامة هذه المحطات.

2) في مجال الطاقة المتجددة

ينص قانون الكهرباء اليمني الصادر حديثا على تنويع مصادر إنتاج الطاقة الصديقة للبيئة بما فيها الطاقة المتجددة والاعتماد عليها كمصدر مستدام للطاقة . كما تتضمن خطط الحكومة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة ، واستراتيجية كفاءة الطاقة، وتنمية مصادر الطاقة البديلة في المناطق الريفية والجزر. وقد تم استحداث قطاع للطاقة الجديدة والمتجددة في وزارة الكهرباء والطاقة، وإعداد الهيكل المؤسسي والتنظيمي للقطاع، وإعداد مجموعة من الدراسات في مجال تنمية مصادر الطاقة المتجددة في اليمن (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح).

- **الطاقة الشمسية**

تم إجراء المسوحات لتنفيذ مشروع ريادي لكهربة عدد من القرى في بعض المحافظات اليمنية بواسطة الخلايا الكهروضوئية . ونفذت الإسكوا بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والطاقة في اليمن وبالتعاون مع منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) وصندوق التنمية الدولية مشروعا رائدا في مجال تركيب وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية في احدى القرى الساحلية اليمنية. تشمل انشطة المشروع شراء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الضوئية ؛ وتدريب وتعريف سكان القرية بتشغيل وصيانة الأنظمة المدمجة ؛ وتقييم أداء المشاريع على الصعيدين التقني والاجتماعي بعد مرور عام واحد على بدء تشغيلها .

[32] المصدر : الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في اليمن – المسودة المحدثة في عام 2007

- **طاقة الرياح**

تتضمن خطة التنمية الحالية مشروعا لإنشاء مزرعة رياح لإنتاج الكهرباء بطاقة 50 – 100 ميجاوات في منطقة المخاء الساحلية.

- **طاقة البيوجاز**

نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية عدة مبادرات في مجال توليد الطاقة بواسطة البيوجاز تشمل انشاء 11 وحدة بيوجاز لمحميتي برع وعتمة يتراوح حجم الوحدة بين 5 – 7 متر مكعب وإنتاجيتها تتراوح بين 1.5-1.0 متر مكعب ، اضافة الى ثلاث وحدات يتراوح حجمها بين 11-16 متر مكعب وإنتاجيتها بين 3-6 متر مكعب ، وتوزعت هذه الوحدات على المعهد البيطري بصنعاء ومسلخ البرح و معهد سردود الزراعي في الحديدة[33] .

- **مبادرات أخرى**

- إعداد إستراتيجية للسياحة البيئية وإنشاء كيان مؤسسي يختص بتنمية السياحة البيئية ، وإصدار دليل إرشادي للسياحة البيئية و تحديد مسارات للسياح داخل المحميات الطبيعية .
- قامت الهيئة العامة لحماية البيئة بتنفيذ مشاريع تجريبية للحصاد المائي من الأمطار والضباب ، و مشاريع التجريبية اخرى في مجال تدوير المخلفات الصلبة والسائلة ، تشمل تدوير القمامة من المخلفات المنزلية والتجارية والصناعية ، وإعادة استخدام مياه الوضوء لزيادة الرقعة الخضراء ، وإعادة استخدام الزيوت ، ومشاريع نموذجية لبدائل البلاستيك.

هـ) إطار العمل لتهيئة بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الاخضر في اليمن

ان تحقيق الشروط الضرورية لنمو الاقتصاد الأخضر في اليمن يتطلب اختيار وتطبيق سياسات وتدابير تمكن الاقتصاد اليمني من الانخراط على المدى البعيد في مسار النمو الأخضر وبالتالي في منظور حقيقي للتنمية المستدامة مع إجراءات تشريعية ومؤسسية واقتصادية ومالية ، إضافة إلى الانخراط المعرفي والمجتمعي ، وضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين الوطنيين من اجل إنجاح هذا المشروع الطموح . وفيما يلي نسرد خطوطاً عريضة للإجراءات المختارة:

- **الإجراءات التشريعية** : وتتضمن تطوير وإعادة صياغة القوانين والتشريعات والمعايير وتكييفها مع مبادئ ومفاهيم الاقتصاد الاخضر وتوضيح آليات الإنفاذ .
- **الإجراءات المؤسسية :** وتتضمن وضع استراتيجية وطنية للتنمية الخضراء تحدد القطاعات ذات الأولوية أو القابلة للتحوّل للاقتصاد الأخضر وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن أطر الخطط الوطنية الخمسية واستراتيجيات التنمية وبناء قدرة الهيئات الحكومية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع والقطاع الخاص.
- **الأدوات الاقتصادية** : وتتضمن تدابير من اجل تحويل الاقتصاد اليمني على المدى البعيد الى اقتصاد اخضر كسياسات الترخيص والحوافز والأسعار وقيود الاستيراد وضرائب المستخدم والإعانات المالية والغرامات والضرائب التي تعطي الأفضلية للاستخدام السليم للموارد ، وإدماج كلفة التلوّث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات
- **الإجراءات المالية :** وتتضمن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء و التكنولوجيات والابتكارات المحترمة للبيئة ، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية لزيادة انخراطهم في هذا المجال بصورة تدريجية.
- **الأدوات المعرفية**: وتتضمن اجراء دراسات وطنية لتحديد امكانيات وفرص الاقتصاد الاخضر المتوافرة لليمن وكذا عوامل النجاح والتحديات أو المخاطر المرتبطة بسياسات الاقتصاد الأخضر ، اضافة الى تطوير إدارة المعلومات البيئية والبحث والرقابة. وتشجيع المؤسسات العامة والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع للعب أدوار فعالة في جمع وتحليل ونشر البيانات،وبناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة .

[33] المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية - 2012

رابعا - تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

تقتضي التنمية المستدامة إيجاد أساليب جديدة لاتخاذ القرارات في مجال السياسة العامة. وتقتضي اعتماد نهج أكثر تكاملا وشمولية لبحث المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحسين الإطار الذي تتخذ فيه القرارات ، والاهتمام الذي يوليه جدول أعمال القرن ٢١ يبرهن على ذلك. وتتضمن هذه التدابير تغيير الأطر المؤسسية والقانونية ، ووضع استراتيجيات وطنية متكاملة في مجال التنمية المستدامة ، وبماء القدرات ، وتحسين نظم المعلومات الداعمة لعملية صنع القرارات.

التغيرات في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في اليمن

لقد شهدت الأطر المؤسسية المعنية بالتنمية المستدامة في اليمن بصورة عامة مراحل متوالية من إعادة الهيكلة والاستجابة للتغيرات في الإطار النظري حول الإدارة البيئية ، ففي عام1990 بعد فترة وجيزة من اعلان الوحدة اليمنية انشأت اليمن مجلس حماية البيئة، والذي حل محل هيئتين سابقتين للإدارة البيئية وجدتا في شطري اليمن سابقا

وفي ظل الوضع الجديد لليمن الموحدة وسعيا نحو الارتقاء بالعمل البيئي، تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة في عام 2005.

وعلى الرغم من كل تلك التطورات التي جسدت بمجملها تزايد الالتزام البيئي والاهتمام الرسمي بالنواحي البيئية في اليمن والسعي الدائب الى تحسين الإدارة البيئية ، فإنه لا تزال المؤسسات القائمة على الإدارة البيئية غير كافية لحد كبير ، كما لا تزال الهوة قائمة فيما يخص قدرة هذه الأطر المؤسسية على تحقيق عملية التنمية المستدامة بشكل فعال. وهذا أمر أساسي يرجع الى الثقافة الحالية في الإدارة البيئية والترتيبات المؤسسية والأدوات المرتبطة بها ، والتي يغيب عنها التنسيق بين القطاعات المختلفة.

مكونات الإطار المؤسسي الحالي:

1) وزارة المياه والبيئة

تم في عام 2004 إنشاء وزارة المياه والبيئة ، وصدرت اللائحة التنظيمية للوزارة بالقرار الجمهوري رقم 218 لعام 2004 والتي حددت مهام وزارة المياه والبيئة في حماية البيئة وضمان سلامتها وتوازنها وإعادة تأهيل الآليات المساعدة في الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وتطوير ومراجعة القوانين واللوائح المتعلقة بالهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة وإقرار التعديلات. وتبعاً لذلك انضوت تحت إطار الوزارة كل من الهيئة العامة لحماية البيئة،والهيئة العامة للموارد المائية ، والهيئة العامة لمياه الريف ، والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي.

2) الهيئة العامة لحماية البيئة

تم إنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة في عام بموجب القرار الجمهوري رقم 101 لسنة 2005 الذي حدد مهام الهيئة العامة لحماية البيئة بوصفها الجهاز الحكومي الرسمي المختص بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية وحماية كل مكونات البيئة من التدمير والتلوث أو أي آثار سلبية. وللهيئة فروع رئيسيه في عدن، حضرموت، الحديدة وجزيرة سقطرى وعدد من المحافظات الاخرى .

لمواجهة القضايا البيئية المستجدة قامت الهيئة العامة لحماية البيئة بتأسيس عدد من الوحدات المتخصصة البعض منها استطاع تحقيق قفزات و البعض الاخر يعاني من صعوبات فنية وتقنية وبشرية .

الاليات المعنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين

وجود ممثلين للوزارات والمؤسسات الحكومية في مجلس ادارة الهيئة العامة لحماية ويعبر المجلس ضمن الاليات التنسيقية .

التحديات والقيود

هناك العديد من التحديات والقيود التي تحد من دور وفعالية الاطر المؤسسية القائمة في تحقيق التنمية المستدامة ، وأهمها الاتي:

1. تعدد الجهات المنفذة والتي تتطلب تنسيقاً متكاملاً لتحقيق أداء فعال للسياسات والخطط والبرامج.
2. ندرة البيانات الشاملة والمعلومات القطاعية، مما يشكل عائقا كبيرا أمام عملية اتخاذ القرار والرقابة البيئية.
3. عدم وجود قضاء متخصص في البيئة والمياه وحقوق استخدامات الموارد الطبيعية
4. قلة وشحة الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في المجالات البيئية المختلفة.
5. قلة الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الأنشطة البيئية المحلية.
6. ضعف الهيكل التنظيمي والمؤسسي للهيئة العامة لحماية البيئة.
7. ضعف مشاركة اصحاب المصلحة في اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ بسبب عدم وجود آليات مؤسسية واضحة لذلك.
8. ضعف البناء المؤسسي والتجهيزات والتدريب للجهات ذات العلاقة.
9. محدودية الوعي بأهمية الادارة المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

الإصلاحات اللازمة لتعزيز الاطار المؤسسي

يعد التطوير المؤسسي أمرًا حاسما في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا المجال خلال السنوات الماضية في اليمن ، ما زالت هناك حاجة لاستكمال وتعزيز البناء المؤسسي والهياكل التنظيمية للمؤسسات القائمة ، وتعزيز قدراتها البشرية والمادية والمالية وبما يمكن هذه المؤسسات من اداء مهامها على النحو الاكمل وكذا تعزيز وعي ومشاركة المجتمع إلى ابعد حد ممكن . وفيما يلي الخطوط العريضة للإصلاحات المستهدفة في مجال تعزيز الاطار المؤسسي للتنمية المستدامة في اليمن .

1) انشاء مجلس وطني او لجنة وطنية للتنمية المستدامة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من اجل إقامة هياكل مؤسسية فعالة من أجل التنمية المستدامة فقد ظلت التحسينات في الاطر والهياكل المؤسسية بشكل عام تتم ضمن نطاق الإدارة البيئية ، مع قدرة محدودة على التصدي الكامل لجميع أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي ، البعد البيئي) في تطوير عملية صنع القرار . مما يفرض الحاجة الى ايجاد الاطار المؤسسي القادر على استيعاب هذه المهام ، كما ان الاقتصاد الاخضر يمثل تحديا جديدا امام الاطر المؤسسية القائمة . وقد توافقت اراء المشاركين في ورشة العمل الخاصة بالتقرير الوطني الحالي والتحضيرات الوطنية لمؤتمر ريو+20 ، على ضرورة تشكيل مجلس وطني او لجنة للتنمية المستدامة للاضطلاع بمهام الدمج الكامل لجميع أبعاد التنمية المستدامة في تطوير عملية صنع القرار وتعزيز التكامل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي والدولي.

2) بناء القدرات

- تعزيز القدرات المؤسسية للوزارة والهيئة، في مجالات السياسات والرصد البيئي، والمعلومات البيئية، وإعداد التقارير البيئية، والتنبؤ والاستجابة للكوارث البيئية....الخ)
- تعزيز القدرات البشرية للوزارة والهيئة وفروع الهيئة بالمحافظات من خلال رفد الهيئة العامة لحماية البيئة بكوادر مؤهلة وإنشاء برامج تدريب فنية للوفاء باحتياجات البيئة والتنمية المستدامة بالتعاون بين الحكومة و القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية والإقليمية الداعمة في هذا المجال .
- استكمال بيانات السياسة بخصوص مبدأ الملوث يدفع، وبيانات ومعلومات الهيئة العامة لحماية البيئة للنظم والتشريعات، والحوافز لصغار المستثمرين ، والترخيص لجهات التفتيش وإعداد برنامج لتسعير الموارد البيئية لعكس قيمتها الحقيقية للمجتمع وتقدير تكلفة التدهور البيئي.

- اعداد خطط لأنشطة المشاريع والبرامج التي تنفذها الهيئة العامة لحماية البيئة فيما يتعلق بالمجالات المناطة بها طبقاً لقانون حماية البيئة جنبا الى جنب مع تفعيل دور الهيئة فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ البرامج والأنشطة البيئية التي تنفذها مختلف الجهات المعنية بالدولة.
- عمل الدراسات اللازمة لتقييم الوضع الراهن وتحليل السياسات الوطنية المنتهجة وعمل التوصيات اللازمة في القطاعات الإنتاجية وغيرها .
- تقوية القدرة الوطنية والمحلية لجمع وتحليل واستخدام المعلومات متعددة القطاعات ، وتحسين الجودة الكلية (الصحة والموثوقية والتغطية والدورية) في الحصول على المعلومات البيئية.
- تنظيم منتديات لنشر المعلومات ولمناقشة تطوير وتنفيذ السياسة ، ورفع مستوى الوعي بقضايا التنمية المستدامة.
- تعزيز دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي كجهاز تخطيطي وتنسيقي مع الوزارات والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من جهة ، ومع الجهات الاقليمية والدولية الممولة من جهة اخرى.

3) تحديث التشريع البيئي

على الرغم من صدور العديد من التشريعات ، إلا أنه لازالت هناك حاجة لمراجعتها وتعديلها ، وسن تشريعات جديدة. كما لا تزال هناك ثغرات في المعايير والمقاييس والمواصفات ، وعدم كفاية في عمليات الرصد والمتابعة ، مما يستدعي المبادرة إلى سد هذه الثغرات ، وتفعيل آليات كفوءة للتنفيذ الإلزامي والجبري للتشريعات.

4) تعزيز دور المجموعات الرئيسية

- **الإدارة المحلية** : لضمان سلطة محلية قادرة على تنفيذ المهام البيئية ينبغي تفويض السلطات المركزية للمكاتب والفروع في السلطة المحلية القيام بالمهام التي تمكنها من اداء دورها في المجالات البيئية بالتعاون مع فروع الهيئة العامة لحماية البيئة. **النظام القضائي البيئي:** يتوقع أن تلعب المحاكم دوراً أكثر فاعلية حالما يتم تبني القانون الجديد لحماية البيئة الذي استحدث (النيابة البيئية) وأدرج القضايا البيئية ضمن القضاء المستعجل.
- **منظمات المجتمع المدني:** ايجاد إطار عمل مؤسسي ملائم لمنظمات المجتمع المدني والية شراكة فاعلة بينها وبين الجهات الحكومية ، وضمان مشاركتها في وضع وتنفيذ الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للبيئة والانخراط في مبادرات مشتركة للتوعية البيئية.
- **القطاع الخاص :** تشجيع القطاع الخاص لاكتساب شهادة أيزو 14001 وشهادات تصديق بيئية أخرى ، من اجل تحسين التنافسية للشركات اليمنية والاقتصاد الوطني ككل.
- **الجامعات ومراكز البحث**: توفير حوار متزايد وتعاون بين الجامعات ومراكز البحث وبين الجهات الحكومية فيما يختص بالقضايا البيئية، وتحسين المعرفة وتبادل المعلومات من أجل تطوير أفضل للسياسة والبرامج التي تخدم البيئة.
- **قطاع التجارة :** دعم آلية تنسيق مشترك للجهات المعنية بقضايا البيئة والتجارة والممثلة في اللجنة الوطنية للبيئة والتجارة ، وتفعيل المواضيع المتداخلة بين البيئة والتجارة في الجهات المعنية و إدراجها ضمن خطط العمل لتلك القطاعات .
- **قطاع التعليم:** العمل على دمج الاعتبارات البيئية في كل مستويات المنهج المدرسي والجامعي وتحقيق ارتباط برامج التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع ، والربط بين العلم والتكنولوجيا ، وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة في كل البرامج التعليمية وإنشاء آليات للحماية البيئية بين الأطفال الصغار.
- **قطاع الاعلام :** استخدام الإعلام وبخاصة الراديو والتلفاز لنشر الوعي العام وتوظيف تكنولوجيات اتصال حديثة للوصول الفعال إلى الجمهور ، وإنشاء نظام للمعلومات البيئية لتعزيز قدرات الموظفين الإعلاميين المهتمين بالبيئة.

خامسا - إطار العمل والمتابعة

أ) الأولويات الرئيسية أمام اليمن لتحقيق التنمية المستدامة

أن احراز التقدم المنشود في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن يتطلب تحديد المجالات ذات الأولوية القطاعية وعبر القطاعية ، والتي تستجيب للتحديات القائمة والأهداف والطموحات المرجوة، وفيما يلي الأولويات والتدابير التي تعمل اليمن على اتخاذها في كل مجال من مجالات الأولويات :

1) المياه

أ- إدارة الموارد المائية

تركز الاستراتيجية الوطنية للمياه في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية على توحيد الإدارة المشتركة للأحواض مع المجتمعات المحلية. وتضع على عاتق الحكومة مسئوليات خلق وتمكين الإطار المؤسسي ، وتقديم المعلومات ، ورفع الوعي ، وخلق رؤية إدارة مائية ، وتقديم بنية تحتية عامة متعلقة بالمياه ، وحماية حقوق المياه ، وتنفيذ قانون المياه ، وخلق بيئة اقتصادية كلية ملائمة .

ب- إدارة مياه الشرب والصرف الصحي

العمل على والاستمرار والتعمق في برنامج الإصلاح بعد تقييمه ، وتطوير التشريعات والرقابة ، ودعم مهام السياسة ، وتحقيق الاستدامة المالية لمشاريع المياه والصرف الصحي في الريف ، وإبلاء الاهتمام الكافي لذوي الدخل المحدود من السكان ، وتشجيع استثمار القطاع الخاص والشراكة الحكومية الأهلية ، ومواصلة بناء القدرة وتحسين الأداء ، وتعزيز مشاركة المجتمع ، وتأمين موارد مياه إضافية للمدن ، وصياغة سياسة لتحليه مياه البحر والمياه الجوفية المالحة.

ج- إدارة مياه الري

يستلزم تطوير الري تعزيز كفاءة استخدام المياه على مستوى المزارع. وكذلك تحفيز مشاركة المستخدم في إدارة وصيانة نظام الري. يتضمن إطار تطوير الري إعادة تأهيل وتجديد البنى المائية ، واستخدام الأنابيب ، واستخدام الضخ الجماعي من نقطة واحدة ، وتسوية الأرض باستخدام التقنيات الحديثة. وتتضمن الأعمال الأخرى إعادة تصميم نظم الري الميداني. ومن المهم في هذا الصدد دراسة تشكيل جمعيات لمستخدمي المياه والتي تعكس الرؤية الجديدة لعملية إدارة توزيع المياه.

2) استعادة الاستقرار السياسي والأمني

ستعمل حكومة الوفاق الوطني خلال الفترة المحددة لها في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية ،على توظيف كافة إمكانياتها ، وحشد كافة الجهود الوطنية من أجل استعادة الاستقرار السياسي والأمني ، والانتقال السلمي والآمن للسلطة ، وتهيئة المناخ لعبور اليمن إلى مرحلة جديدة ، يتحقق فيها التغيير الذي ينشده اليمنيون وفي المقدمة منهم الشباب . كما ستحرص الحكومة على العمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة في جميع صورها وأشكالها.

3) احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد

- إصلاح أساليب الحكم، والذي يشمل في جملة أمور تحسين تحديد الأهداف وتامين توزيع عادل للثروة والخدمات.
- إعلاء وتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد ، في إطار نهج متكامل من المبادئ والإجراءات والممارسات المجسدة لهذه القيم والمعايير على مستوى قيادة وإدارة مؤسسات الدولة ، وجهازها الإداري والتنفيذي ، وعلى مستوى علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع ، وبالمؤسسات الإقليمية والدولية.
- تحسين البناء المؤسسي والتشريعي لبناء منظومة النزاهة الوطنية في كافة سلطات الدولة المركزية والمحلية عبر تعزيز وتفعيل منظومة مكافحة الفساد وتجسيد مبادئ الشفافية والمساءلة ، وتكافؤ الفرص، والأخذ بمعايير الكفاءة، وإعمال الدور الرقابي الرسمي والشعبي الفاعل على الأداء، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب
- دعم مشاركة المرأة والشباب وأصحاب الاحتياجات الخاصة ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصالح في عمليات التنمية وصنع القرار.

- دعم وبناء شبكات معلومات وقواعد بيانات للتنمية المستدامة الهدف منها دعم عملية اتخاذ القرار وإنشاء نظام وطني لمعلومات التنمية المستدامة.

4) الأمن الغذائي

تهدف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي إلى تخفيض حالة انعدام الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول عام 2015 ، وتحقيق مستوى امن غذائي متوسط بحلول العام 2020 ، ليصبح 90 في المائة من الناس يتمتعون بالأمن الغذائي ، وتخفيض سوء التغذية الحاد بين الأطفال بواقع نقطة مئوية كل عام على الأقل .

5) التعليم

تم في أطار برنامج المسار السريع لليمن تحديد السياسات والتدخلات ذات الأولوية لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الألفية وتشمل : توفير الأبنية المدرسية ، والتجهيزات والخدمات لاستيعاب جميع التلاميذ ، ووضع سياسة نشطة لحفز التحاق الفتيات ، ووضع سياسية خاصة لتوفير التعليم إلى المناطق الريفية النائية ، وتطوير نظام محفزات متكامل للأسر لإبقاء أولادهم في المدارس ،وتطوير المناخ المدرسي الجاذب بالنسبة للتلاميذ والأهل ، وتطوير مواد التعليم والأساليب بحيث تكون أكثر فائدة في الحياة اليومية ، وتنظيم حملات وطنية لخفض أمية الكبار ، نساء ورجالا ، تصميم برامج وحملات وطنية لخفض أمية الشباب ، من غير الملتحقين أو المتسربين باكرا من النظام التعليمي ، وإزالة المضامين التمييزية ضد المرأة من المناهج ، مراجعة المناهج لجعلها اقرب إلى الحياة واحتياجات الأفراد.

6) تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة

تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والأساسي ، وتقليص الفجوة بين الجنسين في مراحل التعليم الأخرى بنسبة 25 بالمائة ، وتمكين المرأة اقتصاديا من خلال زيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ، وزيادة نسبة مساهمة المرأة في المجالس التمثيلية على المستوى الوطني والمحلي ، وتطوير الإطار التشريعي المساعد على تمكين المرأة ، والعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة والرجل في المجتمع ، ومعالجة مسألة الزواج المبكر.

7) توفير فرص العمل وخاصة للشباب

استفحال البطالة وخاصة في أوساط الشباب مما يتطلب العمل من اجل توفير الفرص الاقتصادية للشباب التي تمكنهم من التمتع بالمستوى المعيشي اللائق، وتنفيذ إستراتيجية التشغيل للحد من البطالة في أوساط الشباب وزيادة الاستثمار وتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل للشباب. كما تعتزم الحكومة تخصيص جزء من إيرادات النفط لصالح تشغيل الشباب يتم توظيفه من خلال صناديق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة. وفي ذات الوقت ينبغي تحفيز البنوك ومؤسسات التمويل الخاصة تقديم تمويلات لمشاريع صغيرة بضمان الحكومة وعن طريق "القرض الحسن ". ومن التدابير الأخرى التي تعتزم الحكومة اتخاذها في هذا السياق حشد الجهود الإقليمية والدولية لتأهيل وتنمية قدرات الشباب لدمجهم في أسواق العمل. إحلال العمالة اليمنية المتخصصة محل العمالة الأجنبية.

8) الاستثمار في البنية التحتية الخضراء

أن الطلب المتزايد على خدمات البنية التحتية يفوق الموجود منها في اليمن ، مما يفرض الحاجة إلى استثمارات ضخمة في السنوات القادمة للحد من العجز القائم في هذا الجانب. وثمة تحد أخر يتعلق بمواجهة عدم التوازن في تقديم وتوفير البنية الأساسية بين المناطق الحضرية والريفية ، بالإضافة إلى التفاوتات الواضحة والكبيرة بين أقاليم البلاد ومحافظاتها في نسب التغطية بالبنية الأساسية للمياه والصرف الصحي ، والكهرباء ، والطرقات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتي يعتبر توفر مستوى معقول منها مسألة هامة بالنسبة لليمن ، ليس فقط لارتباطها بالتخفيف من الفقر الذي يعد ظاهرة ريفية بالأساس ، ولكن أيضا لجعل المناطق الريفية أماكن جذب للعيش والسكن ، وبالتالي تخفيف وطأة الهجرة من الريف إلى الحضر. إضافة إلى ذلك فأن جغرافيا التجمعات السكانية في اليمن تجعل من الحصول على خدمات البنية الأساسية أمرا مكلفا وبالغ الصعوبة.

9) الطاقة

يتمثل الهدف الرئيسي لتنمية الطاقة في اليمن في تحقيق التكامل اللائق بين الطاقة والبيئة مع وضع أنظمة بيئية متطورة ، وفي هذا السياق ينبغي تركيز سياسات الطاقة على إنتاج واستخدام الوقود النظيف وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات ، ووضع إستراتيجية للاستفادة الاقتصادية من الغاز ، والتوسع في

توليد الكهرباء من الغاز وتنظيمه كمشروع استثماري للقطاع الخاص ، وتنويع مصادر الطاقة وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وتنفيذ إستراتيجية الطاقة في المناطق الريفية.

10) إدارة المناطق الحضرية

أن الهدف الأساسي لتنمية المناطق الحضرية هو ضمان تحقيق نمو مستدام في المدن الرئيسية والثانوية والمناطق المحيطة بها بما يتواءم مع معايير التنمية ويقتضي ذلك إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير المدن وتبني التخطيط والإدارة البيئية كنظام للتخطيط الحضري والإدارة البيئية ، والحفاظ على أكثر المدن والأماكن شهرة بالموروث الثقافي الطبيعي ، وتحسين ظروف التجمعات السكانية العشوائية ، وتوفير خدمات نقل وشبكات اتصالات تتسم بالكفاءة، ومباني صديقة للبيئة ، وتحسين نوعية المياه والهواء ، وخفض النفايات ، وتحسين التأهب والاستجابة للكوارث وزيادة مرونة التكيف مع المناخ.

11) البيئة البحرية والساحلية

إن هناك حاجة ملحة للتطوير المستدام لهذا القطاع الاقتصادي الهام من خلال الحفاظ على والاستخدام المستدام للموارد البحرية والسمكية ، عبر التطوير والتنفيذ الحازم للسياسة والتشريع وأدوات الإدارة التي تضمن أن مستوى الحصاد من الموارد الحيوية يتم الحفاظ عليها ضمن الحدود الحيوية. والأمثلة هي تطوير خطط إدارة المناطق الساحلية، وإنشاء مناطق محمية بحرية، و إعداد برامج إدارة سمكية وتنفيذها، والسيطرة على الاصطياد غير المشروع، و حظر التخلص من المخلفات على طول المناطق الساحلية أو داخل المياه البحرية، وتنظيم السياحة البيئية وسياحة الغوص.

12) إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

أن الهدف الاستراتيجي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية يتمثل في تخفيض التكلفة والخسائر في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع ، وتعزيز الالتزام بالتخفيض الشامل لمخاطر الكوارث في مختلف القطاعات . وتتمثل التدابير والإجراءات اللازمة لذلك في وضع خطة وطنية لإدارة مخاطر الكوارث ، وضمان توفير الموارد المالية المناسبة ، وإنشاء كيان مؤسسي فعال لإدارة المخاطر وتحفيز التعاون بين كافة القطاعات في مواجهة الكوارث الطبيعية والبيئية ، وبناء قدرات المجتمعات على التأقلم مع مخاطر الكوارث ، وتطوير البيانات والمعلومات عن مخاطر الكوارث و تحسين نظم التنبؤ والإنذار المبكر، وتعزيز قدرة السلطة المحلية لتوحيد خطط عملها مع خطط التنمية الإستراتيجية ، وزيادة التنسيق بين المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للاستجابة القوية لحالات الطوارئ البيئية .

13) تغير المناخ

على الرغم من الخطوات التي اتخذت حتى الآن ، إلا أن الإطار القانوني والمؤسسي القائم للتعامل مع تغييرات المناخ غير كاف لتسهيل تنفيذ استجابة شاملة ومتكاملة لتغير المناخ وضمان التعاون في تحقيق أهداف التنمية القطاعية . وهناك حاجة لإدماج تغير المناخ في جميع مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة لتجنب الفجوات بين السياسات وخطط العمل المحلية وأطر السياسات الوطنية وتشجيع التآزر بين الجهات المعنية المختلفة. و يتعين الاهتمام بتبني وتنفيذ جملة من التدابير الضرورية تشمل :

- توسيع وتعزيز آلية مشتركة لجمع البيانات المناخية وإدارتها من قبل الجهات ذات الصلة ، بما في ذلك زيادة الوعي العام.
- قيام الوزارات والهيئات القطاعية بدمج الاعتبارات المناخية وغيرها من المخاطر في السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية وعبر القطاعية .
- بناء القدرات في مجال تطوير إستراتيجية وبرنامج عمل وطني للمناخ وتحديد التدخلات المحتملة للإعداد والتنفيذ .
- تعزيز قدرة الهيئة العامة لحماية البيئة والأمانة الفنية للاتفاقية الدولية للتغيرات المناخية من أجل إعداد وتنسيق تنفيذ برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية ، في إطار المرحلة الأولى و الثانية للبرنامج ، وتقديم الإرشادات التقنية.

14) الغابات والتنوع البيولوجي

تهدف إستراتيجية التنوع الحيوي في اليمن إلى تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عبر الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الحيوية وموازنة استهلاك الموارد بالتوافق مع حدود قدرة التحمل للطبيعة وسلامة البيئة والسكان. وتتمثل التدابير المستهدفة في أطار هذا الهدف ما يلي:

- تطوير شبكة للمناطق المحمية مدعمة بآليات إدارة فعالة منسقة، وخطط ممولة بصورة كافية ونظام معلومات متطور.

- العمل على إدماج الخطة الوطنية للتنوع الحيوي وإستراتيجية التنوع الحيوي في خطط التطوير القطاعي.
- تطوير تشريعات وسياسات تحظر الصيد وقنص الحياة البرية
- فرض تقييم الأثر البيئي وتوسيع البرامج عن الأراضي الحراجية والغابات ومكافحة والحد من التصحر .
- تمكين المجتمعات المحلية بتسهيل مشاركتهم في التخطيط والإدارة للموارد الطبيعية ومنحهم الوصول الآمن للموارد الحيوية.
- توفير التمويل الكافي والدعم الفني للبرامج البيئية المجتمعية وتعزيز الوعي البيئي بالتنوع الحيوي والسلامة الإحيائية.
- تخفيف التأثيرات العكسية للبنى التحتية والصناعة على المواطن والموائل والأنظمة البيئية عبر تقديم التكنولوجيا البيئية.

<u>وعلى المستوى الإقليمي والدولي:</u>

توحيد الجهود للمحافظة على التنوع الحيوي من خلال البرامج المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات واستخدام نظم معلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد، وتوحيد السياسات والمعايير البيئية الإقليمية وتشجيع إقامة محميات طبيعية حدودية وتشجيع السياحة البيئية.

15) تدهور الأراضي والتصحر

لقد عمدت الجمهورية اليمنية إلى اتخاذ جملة من التدابير للحد من تدهور الأراضي والتصحر منها إعداد الخطة الوطنية للتصحر لتحقيق تلك الأهداف ، إلا أن المتطلبات كبيره وتفوق الإمكانيات المتاحة . ويجب أن تحقق اليمن هدفين رئيسيين في هذا المجال هما : (1) منع و/أو التقليل من تعرية الأرض و إعادة تأهيل الأرض المتعرية جزئياً و استصلاح الأرض الصحراوية ،(2) الإدارة البيئية السليمة للأرض للتطوير الزراعي والريفي ولحماية التنوع الحيوي ولاستخدام الأرض بصورة مستدامة . كما إن حماية الملكية ، وتحديد المناطق والمواطن المحمية ، وحقوق المجتمعات المحلية هو جزء ضروري من عملية الوصول إلى استخدامات مستدامة للأراضي.

16) الجبال

تمثل الجبال قسماً كبيراً من مساحة اليمن، وهي مصدر مهم للمياه والمعادن والغابات والمنتجات الزراعية. إن الإدارة السليمة بيئياً لموارد الجبال هي مسألة حاسمة للاستدامة البيئية ككل. وهناك حاجة للخدمات المستدامة للمواطنين في هذه المناطق لدعم سبل عيشهم وتقديم حوافز لساكني تلك المناطق للحفاظ على الموارد الطبيعية وخلق ونشر المعلومات حول سبل العيش المستدامة بما فيها الإنتاج الزراعي المستدام وتربية النحل والثروة الحيوانية في المناطق الجبلية.

17) الاستهلاك والإنتاج المستدام

تتمثل مجالات العمل ذات الأولوية في هذا المحور في السعي لتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر باستخدام السلع والخدمات التي تستهلك موارد طبيعية وطاقة أقل وخصوصا المياه ، والطاقة من اجل التنمية المستدامة ، وإدارة الموارد المائية ، وإدارة النفايات والتنمية الريفية و القضاء على الفقر والتعليم وأنماط الحياة المستدامة والسياحة المستدامة . ويندرج في هذا الإطار العمل على خفض إنتاج واستهلاك القات بالنظر لما للقات من تأثيرات سلبية على البيئة والموارد المائية خاصة (تستهلك زراعة القات ثلث المياه الجوفية المستخرجة) وتشمل التدابير المقترحة : فرض ضرائب على الإنتاج والمدخلان المستخدمة في إنتاجه ، اقترح زراعات بديلة منتجة ، فرض ضريبة على الاستهلاك ورفع سعر القات ، تنظيم عملية البيع وأوقات الاستهلاك من خلال إجراءات تشريعية وإدارية ، التوعية على مخاطر استهلاك القات الصحية والاجتماعية ، وعلى البيئة.

ب) تسريع وقياس التقدم المحرز

أن تسريع التقدم المحرز يتطلب ترجمة الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية إلى خطط عمل تفصيلية توضح مكونات البرامج والأنشطة والإطار الزمني للتنفيذ ، والموارد ، والميزانية المخصصة ، والنتائج المتوقعة ، ومؤشرات المتابعة ، والمؤسسات المسئولة ، وذلك باستخدام أسلوب بسيط واضح للجهات المنفذة ، علاوة على القيام بعملية ربط لتوضيح الصلة بين متطلبات القدرات والأولويات والخطط والبرامج الواردة في الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية ، وخطة العمل الوطنية للبيئة وخطط العمل القطاعية بصفة عامة.

1) آلية المتابعة الدورية والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

إن متابعة وتقييم التقدم المحرز يعد عنصراً أساسياً لضمان تسريع التقدم وفعالية التنفيذ ، وسيتعين على الأطر المؤسسية المعنية برسم سياسات التنمية المستدامة في اليمن تركيز الجهود في إنشاء آليات المتابعة والتقييم الضرورية والاستفادة من الأدوات اللازمة ، وإجراء المراجعات الدورية ، لضمان استمرارية المتابعة والتقييم ، كما سيتعين قيام بقية الشركاء المنفذين في مختلف القطاعات بتقديم تقارير دورية عن سير العمل والإنجازات والنتائج التي تحققت في قطاعاتهم و التحديات التي تقف عقبة أثناء التنفيذ وتقييم الأداء مع مقارنته بالمؤشرات ، وتحليل مشاركة المعنيين ، ومستوى أداء الميزانية إلي جانب مدى الاستفادة بالموارد المتاحة من مختلف المصادر الوطنية والخارجية.

2) وسائل التنفيذ ومجالات الدعم الدولي المطلوب

أ- **التمويل :** ستعمل اليمن على مواجهة تحديات التمويل من خلال ما يلي:

- تعزيز الإصلاحات المؤسسية والتشريعية لخلق مناخ من الثقة لدى الجهات المانحة والمستثمرين المحليين والأجانب.
- العمل على تعبئة الموارد الداخلية بالشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتمويل برامج التنمية .
- تطوير آليات خلاقة لتمويل التنمية المستدامة من خلال الأدوات الاقتصادية لإدارة الموارد الطبيعية والاستثمارات الخضراء ولاسيما في مجال مكافحة التلوث وتدوير المخلفات وإدارة المحميات بأسلوب التمويل الذاتي بقدر الإمكان .
- كون اليمن من البلدان الفقيرة والأقل نموا وبحكم المديونية التي ترهق كاهل البلاد فانه لابد من تعاون الهيئات الدولية والدول المانحة مع الجهود المحلية لوضع معالجة شاملة لمشكلة الديون و الوفاء بالتزامات تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية بالمستويات المتفق عليها دوليًا لتمويل المشروعات التي تحقق التنمية المستدامة بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والدولي في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة والذي يضمن ديمومتها واستمراريتها ويحقق تنمية مستدامة وبيئة سليمة آمنة.
- العمل على إنشاء صندوق دولي خاص باليمن ، تكون مهمته تمويل المشاريع ذات الأولوية بالنسبة للتنمية القطاعية على مستوى المحافظات.

ب- العلوم والتكنولوجيا

يتوقف نجاح اليمن في تنويع اقتصادها وإحداث تحسينات كبيرة في الإنتاجية الزراعية، السمكية وكذلك تطوير الصناعة والحد من التلوث على تنمية القدرات اللازمة في العلوم والتكنولوجيا، وتتوفر لليمن بعض الأسس وأولويات البحث العلمي والتطوير والتي تنتشر في بعض الجامعات ومراكز الأبحاث اليمنية ، وتتفاوت نشاطاتها من حيث الحجم والفاعلية مع غياب التنسيق فيما بينها ونقص التمويل والتجهيزات اللازمة مما يتطلب وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا تتناسب مع أهدافها على المدى الطويل وإنشاء كيان مؤسسي يقوم بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية وأجهزة البحث العلمي القائمة ووضع المعالجات للمعوقات القائمة في هذا الجانب ، و تحسين التعليم والاستثمارات في البحث والتطوير ، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا. كما يتطلب ذلك دعم الدول المانحة للعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة الصديقة للبيئة.

ج- بناء القدرات

- بناء قدرات الكوادر الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية ومجالات التخطيط والرقابة والمعلومات والإدارة البيئية وتقييم الأثر البيئي للمشروعات على المستوى الوطني.
- تطوير التعاون والتنسيق في الإطار الإقليمي والدولي في مجال بناء القدرات .
- بناء قاعدة معلومات وطنية للمعطيات البيئية والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي.

د- التجارة

يمثل استمرار الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي أحد الخيارات الإستراتيجية التي تتبناها اليمن. وستعمل الحكومة من اجل ذلك وفق المسارات التالية :

- تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي أصبحت تمثل الشريك التجاري الأول لليمن والعمل على توجيه المساعدات المقدمة من دول المجلس والصناديق الإقليمية نحو تأهيل اليمن للانضمام إلى هذا التجمع.
- استكمال متطلبات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وفق برنامج زمني محدد وبما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية.
- إعادة ترتيب أوضاع الصناعة المحلية واستكمال بنيتها التحتية ، والتركيز على الارتقاء بجودة ومواصفات السلع الوطنية .
- دعوة الدول المتقدمة إلى تقديم الدعم اللازم لبناء قدرات اليمن التجارية في أطار الالتزامات الدولية المقطوعة في هذا المجال.